المعهـد الدولـي للعدالـة
و سيادة القانون

# التقريـر السـنوي
# 2019

5
سنوات
الذكرى السنوية
2014 – 2019

**رسالتنا:** تعزيز وتقوية كفاءات ممارسي العدالة الجنائية وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف التصدي للإرهاب والأنشطة الإجرامية عبر الوطنية ذات الصلة ضمن إطار سيادة القانون، فضلاً عن تعزيز التعاون وتبادل المعلومات على أساس وطني وإقليمي ودولي.

**رؤيتنا:** أن نكون معهد تدريب معترف به دولياً ومركزاً إقليمياً للمعرفة من أجل بناء القدرات العملية المستدامة القائمة على سيادة القانون لكل من المشرّعين والقضاة والمدّعين العامين والقائمين على إنفاذ القانون والمسؤولين عن الإجراءات التصحيحية وغيرهم من ممارسي العدالة الجنائية وأصحاب المصلحة المعنيين.

وسوف يواصل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ("المعهد") تركيزه الجغرافي الأساسي على شمال وغرب وشرق إفريقيا والشرق الأوسط ومناطق مختارة أخرى.

ويشتمل النمو المستمر للمعهد على تطوير وتنفيذ وتفعيل الممارسات الدولية الجيدة، ووضع استراتيجيات وتقنيات جديدة للتصدي بشكل كامل للمظاهر المعاصرة والطبيعة المتطورة للإرهاب العالمي.

IVSTITIA IN TOTO

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| رسالة من الأمين التنفيذي | 4 |
| نظرة عامة على المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون | 5 |
| المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF) | 9 |
| المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والأمم المتحدة | 11 |
| المبادرات الرئيسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون | 12 |
| التصدي للإرهاب النامي محلياً | 17 |
| السلطات المركزية العالمية | 21 |
| التحقيقات | 25 |
| بناء القدرات القضائية | 29 |
| قضاء الأحداث | 33 |
| البرلمانيون | 37 |
| إدارة السجون | 41 |
| المقاتلون الأجانب الإرهابيون العائدون (RFTF) | 43 |
| المناهج الدراسية الأساسية | 46 |
| الأدلة المحصل عليها في ميدان المعركة | 49 |
| الدورة التجريبية بين المعهد وأكاديمية البحر الأبيض المتوسط للدراسات الدبلوماسية | 51 |
| التأثير المستدام | 52 |
| الأدوات والمنشورات | 53 |
| المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومالطا | 55 |
| فريق المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون | 56 |
| مجلس الإدارة | 58 |
| المجلس الاستشاري | 59 |
| منح, تمويلات و انتدابات | 60 |
| شركاء فاليتا | 60 |

# رسالة الأمين التنفيذي

شهد شهر يونيو لعام 2019 الذكرى السنوية الخامسة لتأسيس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ("المعهد"). ولقد تم إنجاز الكثير في تلك الفترة القصيرة بدعم من مجلس إدارة المعهد، مع قاعدة متنامية من المانحين وشبكة من الشركاء آخذة في الاتساع، علاوة على خريجي المعهد ومؤيديه، وفريق العمل المكرّس له.

ولقد قدّم المعهد تدريب بناء القدرات لأكثر من 5000 ممارس في مجال العدالة الجنائية من 123 دولة، أهدافه يمثل منصة فريدة موجهة للممارسين بغية مواجهة أي تهديد إرهابي ناشئ غالباً ما يتضمن قضايا أمنية عبر وطنية أوسع نطاقاً. ونيابة عن فريق العمل في المعهد بأكمله، أود أن أشكركم على دعمكم لمهمة المعهد وأهدافه.

ومع دخول المعهد الخمسية الثانية، ينصب تركيزنا بشكل حاسم على النمو والأثر والابتكار المستدام. وتحقيقاً لتلك الغاية، يسرني أن أبلغكم أن فريق العمل في المعهد يحقق بالفعل نتائجاً رائعة. ففي عام 2019 وصل الفريق إلى تنفيذ 38 برنامجاً مع نتائج قوية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات وأولويات البلدان المستفيدة والبلدان المانحة.

**مع دخول المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون الخمسية التالية، ينصب تركيزنا بشكل حاسم على النمو والتأثير والابتكار المستدام**

كما شهد عام 2019 تطوير منهج دراسي رئيسي جديد للمعهد، فضلاً عن تقديم أول تجارب لتدريبين أساسيين جديدين: "استخدام الأدلة المستمدة من مصادر استخباراتية في التحصل على ادلة جنائية خلال التحقيقات و المتابعات الخاصة بقضايا الادهاب" في شهر يوليو، و"المتابعات القضائية الناجحة في القضايا المتعلقة بالإرهاب" في شهر سبتمبر. ولقد أسفر كلا التدريبين عن نتائج ناجحة واستيعاب جيد من قبل جميع الحضور المشاركين فيهما. ويعتبر المنهج الدراسي الرئيسي للمعهد خطوة مهمة نحو توسيع نطاق المنهج التدريبي المتبع لدى المعهد إلى منهج يوفر روابط بعيدة الأمد وأكثر استدامة بين مراكز النشاط المواضيعية والإقليمية التابعة للمعهد وجهود المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب لتنفيذ سيادة القانون. ويشتمل هذا المنهج الأوسع نطاقاً على تركيز أكبر على دمج أطر وسياسات إقليمية ودولية لمكافحة الإرهاب من قِبل شركاء مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وغيرها.

وبالمثل، قام المعهد - بالشراكة مع أكاديمية البحر الأبيض المتوسط للدراسات الدبلوماسية بجامعة مالطا - بتصميم وتقديم دورة تدريبية تحفيزية مقابل رسوم، حول الأمن وسيادة القانون في حوض البحر المتوسط. ولقد سررنا بالترحيب بكل من معالي دكتور جورج فيلا، رئيس دولة مالطا، وسعادة كارميلو أبيلا، وزير الشؤون الخارجية والترويج التجاري في مالطا، كمتحدثين رئيسيين. وتعتبر هذه الدورة التدريبية واحدة من بين العديد من المبادرات المبتكرة في إطار استراتيجية الاستدامة المتبعة لدى المعهد.

وفي سبتمبر من عام 2019، ودّعنا السيدة كاثلين أوكونور، مديرة البرامج في المعهد منذ عام 2017، نتداب من قِبل مكتب المساعدة والتدريب لتطوير الادعاء العام في الخارج (OPDAT)، التابع لوزارة العدل الأمريكية. كما نتوجه بالشكر والتهنئة لـ كاثلين لمساهمتها القيمة في المعهد أثناء فترة عملها به، خاصة فيما يتعلق بقيادتها للمناهج الدراسية الجديدة في المعهد.

كما أنهى القاضي تامر سويسال، الذي شغل منصب كبير المستشارين القضائيين في المعهد منذ عام 2018، فترة عمله في المعهد في عام 2019. ولقد كان القاضي سويسال منتدبًا من وزارة العدل التركية، وسوف يعقبه إنتداب ثالث من حكومة تركيا كجزء من دعمها السخي للمعهد باعتبارها عضو مؤسس في مجلس الإدارة.

ونشكر كذلك السيد جو كونيل، كبير مستشاري التحقيقات في المعهد، وهو منتدب من وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية، والذي سوف يغادر المعهد في عام 2020.

ويعرب المعهد عن امتنانه الشديد للمساهمات الهامة التي قدمها زملاؤنا المعارون، ويرحب ويشجع الإعارات الوطنية الأخرى.

وأخيراً، يسرني أن أبلغكم بأن عام 2019 قد شهد الاجتماع الافتتاحي للمجلس الاستشاري الجديد للمعهد؛ وهو مجلس دينامي يضم 25 خبيراً في الموضوع، فضلاً عن خبراء ممارسين يعملون بالفعل على تحديد مسارات العمل بشكل فعّال، ويسهمون في المسار المستقبلي للمعهد. ونفخر بأن نرحب بإضافة أعضاء المجلس الاستشاري إلى فريق العمل في المعهد، ونتطلع بمزيد من الحماسة إلى الاستفادة مما يتمتعون به من خبرة ومعرفة ودراية. وعلى نحو متزامن، يجري العمل على مشاريع أخرى في مجال الاتصالات، بما في ذلك شبكة خريجي المعهد، والتي نتطلع إلى الكشف عنها في عام 2020.

وبعد خمس سنوات، حقق فريق المعهد الكثير. تمّ إرساء أساس قوي نبني عليه مؤسسة مهمة ومستدامة، تتطلع إلى الأمام وتستجيب للمشهد المتطور. ونحن نشكركم على قراءة هذا التقرير وعلى دعمكم المستمر للمعهد.

**توماس أ. ووخته**
**الأمين التنفيذي**
للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

# نظرة عامة على المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

في الاجتماع الوزاري العام للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المنعقد في يونيو عام 2012، دعا الأعضاء إلى إنشاء المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون كمنصة رئيسية لتقديم تدريب ابتكاري ومستدام لتنفيذ الممارسات الجيدة المرتبطة بمكافحة الإرهاب وسيادة القانون، والتي تم تطويرها من قِبل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ولقد رحّب قادة مجموعة الثماني بذلك المقترح لتأسيس المعهد في قمة مجموعة الثمانية المنعقدة في يونيو 2013، ثم أعقب ذلك تعاون مجموعة من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية لتحديد مهمة المعهد وهيكله. ومن ثم كان افتتاح المعهد رسمياً في 18 يونيو 2014، في فاليتا، مالطا.

يتولّى المعهد مهمة تصميم وتقديم الدورات التدريبية وورش العمل واجتماعات الخبراء وأنشطة بناء القدرات المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الممارسين في قطاع العدالة الجنائية.

وتلتزم جميع برامج المعهد في جوهرها بالنهوض بالإطار القانوني الذي يسعى من خلاله ممارسو العدالة الجنائية إلى تحقيق العدالة في مجال الإرهاب والأنشطة ذات الصلة، عن طريق دمج حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.

كما يسعى المعهد إلى تحقيق رسالته من خلال توفير برامج وأنشطة مخصصة لبناء القدرات تساعد الحكومات والممارسين - بطريقة عملية فعالة ومنسقة – على التصدّي للطبيعة المتطورة والمتعددة الأوجه للإرهاب المعاصر والجريمة عبر الوطنية ذات الصلة.

**يتعامل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مع بعض التحديات الملحة، من بينها:**

- تناول المسائل المتعلقة بالوقاية من الإرهاب النامي محليا و وتعقبه والتدخل فيه والتصدي له.
- دعم التحقيقات المتابعات القضائية المتعلقة بالإرهاب من خلال تعزيز التعاون القضائي بين الوكالات والتعاون الإقليمي والدولي.
- تعزيز التحقيقات في مجال الإرهاب من خلال التدريب المخصص على المهارات وتطويرها.
- مواجهة التحديات المتعلقة باستخدام أدلة ميدان المعركة في التحقيقات الجنائية المدنية ومحاكمات جرائم الإرهاب.
- دعم الجهات القضائية الفاعلة في تعاملها مع قضايا الإرهاب وإدارتها في إطار سيادة القانون.
- دعم دمج الممارسات و المعايير الجيدة الدولية المتعلقة بقضاء الاحداث في سياق مكافحة الإرهاب في القوانين و التشريعات الوطنية.
- تمكين وتعزيز الأدوار الحاسمة التي يضطلع بها البرلمانيون، بما في ذلك في تطوير وتنفيذ تشريعات مكافحة الإرهاب القائمة على سيادة القانون.
- تعزيز إدارة السجون للحدّ من المزيد من التطرف، وإنشاء برامج فعالة ومستدامة لإعادة تأهيل المتطرفين وإعادة إدماجهم وفقاً للقانون.
- مواجهة التحديات المعقدة، الناجمة عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأسرهم.

في يونيو 2019، احتفل المعهد مفتخراً
بخمس سنوات من العمل، حيث استطاع
في تلك الفترة القصيرة قطع خطوات
كبيرة نحو تحقيق مهمته ورؤيته:

| | | |
|---|---|---|
| **140+**<br>أكثر من 140 ورشة عمل ونشاط في مجال بناء القدرات | **5000+**<br>أكثر من 5000 ممارساً قد أكملوا تدريبهم في المعهد | **5**<br>خمس سنوات |
| **26**<br>منحة دولية | **123**<br>دولة مشاركة | **>50%**<br>أكثر من 50% من برامج المعهد أقيمت في الدول المستفيدة |
| **25**<br>عضواً في المجلس الاستشاري | **11**<br>جهة مانحة دولية | **13**<br>من أعضاء GBA |

**إدخال برنامج مكثف لتتبع والتقييم لضمان التأثير مستدام لانشطة بناء القدرات التي يوفرها المعهد.**

**تطوير منهجية مبتكرة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الممارسين والبيئة التهديدية المتطورة.**

**تعمل برامج المعهد على ربط الممارسين بأكثر من 80% من مذكرات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.**

GCTF
GLOBAL COUNTERTERRORISM
FORUM
GCTF Co-Chair
Morocco
Working Group Co-Chair
Australia
Working Group Co-Chair
Indonesia

GCTF

# المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

يعتبر المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بمثابة منتدى دولي يتألف من 30 عضواً (29 دولة والاتحاد الأوروبي) مع رسالة ومهمة شاملة للحد من تعرض الأشخاص في جميع أنحاء العالم للإرهاب من خلال وقاية ومكافحة ومحاكمة الأعمال الإرهابية ومكافحة التحريض والتجنيد لأغراض إرهابية. ويعمل المنتدى على جمع خبراء وممارسين من دول ومناطق حول العالم لتبادل الخبرات والمعرفة والدراية، ولتطوير أدوات واستراتيجيات لمواجهة التهديد الإرهابي المتطور. ويُعترف مختلفة بالمنتدى من قبل الشركاء الدوليين الرئيسيين باعتباره إطار مرجعي في مكافحة الإرهاب العالمي والتصدي لهيكل التطرف العنيف. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: https://www.thegctf.org/.

## يُعد المعهد أحد ثلاث مؤسسات مستوحاة من المنتدى، إلى جانب:

**الصندوق العالمي لمشاركة وتكييف المجتمعات المحلية** (GCERF) في جنيف، وهو شراكة بين القطاعين العام والخاص تأسست لتكون أول جهد عالمي لدعم المبادرات المحلية على المستوى المجتمعي التي تهدف إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه أجندة التطرف العنيف. يعمل الصندوق في اطار استراتيجية الامن و التنمية، بالشراكة والتشاور مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في البلدان المستفيدة بغية دعم الاستراتيجيات الوطنية لمعالجة الدوافع المحلية للتطرف العنيف. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: https://www.gcerf.org/.

**هداية**، مركز التميز الدولي لمكافحة التطرف العنيف في أبو ظبي، وهو ذراع تشغيلي وتنفيذي رئيسي لجهود مكافحة التطرف العنيف التي يبذلها المنتدى. ويعتبر المركز شريكاً أساسياً في تطوير وتنفيذ مذكرة أبوظبي بشأن الممارسات الجيدة في مجال التعليم ومكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك من خلال مبادرة المنتدى مع منظمة التعاون الإسلامي (GCTF-OIC) الجارية حول مكافحة التطرف العنيف والتعليم الديني. ويتولى مركز هداية إدارة برامج المنتدى في مكافحة التطرف العنيف المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب والعائدين، تحت رعاية مجموعة العمل الخاصة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، والتي تعمل كمورد حي للدول المهتمة. مزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع: http://www.hedayahcenter.org/.

## منذ افتتاح المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في عام 2014، قدّم المعهد الدعم للمنتدى من خلال:

- دعم تطوير العديد من الوثائق الإطارية للمنتدى، بما في ذلك: الممارسات الجيدة بين الرباط – واشنطن بشأن منع الإرهاب المحلي وتعقبه والتدخل فيه والتصدي له؛ ومذكرة نيوشاتل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب؛ وتوصيات فاليتا المتعلقة بمساهمات البرلمانيين في تطوير استجابة فعالة للإرهاب.
- تصميم وتقديم برامج بناء القدرات للممارسين الذين يدعمون تنفيذ وتفعيل وثائق إطار العمل الخاص بالمنتدى.
- استضافة برامج المنتدى واجتماعات الخبراء وورش العمل، والمساهمة في أنشطة لجنة التنسيق التابعة للمنتدى وفريق العمل.
- تعزيز وتنفيذ وثائق إطار عمل المنتدى عبر مسارات العمل في المعهد، والبحث بشكل استباقي عن فرص لربط مسارات العمل في المنتدى مع الاستراتيجيات والسياسات والأطر ذات الصلة التي طورها الشركاء.

# المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون والأمم المتحدة

يعمل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون عن كثب وبشكل استباقي مع الأمم المتحدة والهيئات الفرعية التابعة لها لإقامة روابط وصلات ذات مغزى بين الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب وسيادة القانون. وتعتبر الأمم المتحدة شريكاً وثيقاً وطرفاً مشاركاً في أنشطة المنتدى والمعهد. كما يدعم المعهد بشكل نشط تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من خلال مبادرات المعهد ومسارات العمل به.

## يعمل المعهد بالتعاون مع العديد من هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك:

- مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (UNOCT).
- المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب (CTED).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).
- معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI).
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).
- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR).

## تشتمل أمثلة التعاون بين المعهد – منذ افتتاحه - والأمم المتحدة على ما يلي:

- في إطار مبادرة المعهد للسلطات المركزية العالمية، تعاون المعهد مع كل من معهد الأمم المتحدة لآسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (UNAFEI) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، بغية دمج وتعزيز المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، وكذلك الأدوات والبرامج والمناهج التدريبية للأمم المتحدة، بهدف تقوية التعاون القضائي الدولي في التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالإرهاب.
- في إطار مبادرة العدالة الدولية للأحداث، عمل المعهد مع كل من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وشارك في استضافة ورش العمل وتوفير الفرص لعرض مسارات العمل التي تعزز وتدعم قضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الأدوار الحاسمة التي تضطلع بها الجهات الفاعلة في مجال منع ومكافحة التطرف العنيف، فضلاً عن التقنيات والممارسات الجيدة بشأن التدخلات الفعالة للأفراد المعرضين للخطر، بما في ذلك الأحداث.
- في إطار مبادرة إدارة السجون التي أطلقها، عمل المعهد مع كل من UNICRI وUNODC وشارك في استضافة والدعوة إلى المشاركة في التدريب على بناء القدرات بهدف المساعدة على تخفيف فرص تجنيد الإرهابيين وتطرفهم في أعمال العنف في سياق السجون.
- في إطار مبادرة المعهد المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، عمل المعهد مع كل من UNDP و UNICRI على الجهود المتعلقة بإعادة تأهيل وإعادة دمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، ودور مسؤولي الإفراج وإطلاق السراح المشروط في دعم إعادة العودة الفعالة والمستدامة.
- من دواعي سرور المعهد أن يشارك في اجتماعات الإحاطة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما ذلك فيما يتعلق بالمواضيع المتعلقة بالممارسات الجيدة للسلطات المركزية، التابعة للمعهد، قبل اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 2322.
- كما شارك المعهد في الاجتماعات الخاصة بلجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المؤتمرات رفيعة المستوى لوكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء حول مواضيع مثل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة تهديد الإرهاب المتطور، بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمشاورات الفنية حول التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون القضائي.

# المبادرات الرئيسية للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون:

يعمل المعهد في الوقت الراهن على تنفيذ بعض البرامج ضمن ثمان مبادرات رئيسية تابعة له، حيث جميع تلك المبادرات تدعم تنفيذ وتفعيل مذكرات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، واستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والأطر السياسية الإقليمية والدولية. ولا شك أن جميع المبادرات الرئيسية لدى المعهد إنما تعطي الأولوية للتنفيذ الشامل لمذكرات المنتدى، فضلاً عن السعي إلى إقامة روابط مع مسارات العمل الخارجية الأخرى ذات الصلة لضمان أن تكون برامج المعهد ليست شاملة فحسب، بل وتعزز الجهود الأوسع نطاقاً وتعظيم الفوائد للممارسين المشاركين والجهات المانحة والتنفيذية. وفيما يلي المبادرات الرئيسية الثمانية لدى المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون:

1 مكافحة الإرهاب المحلي: دعم تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب للرباط - واشنطن حول منع الإرهاب المحلي وتعقبه والتدخل فيه والتصدي له، فضلا عن الأدوات والأطر السياسية الأخرى ذات الصلة، مع التركيز على الخطوات العملية التي يمكن للحكومات اتخاذها – عبر مراحل منع الإرهاب المحلي وتعقبه والتدخل فيه والتصدي له - للتصدي بفعالية وبطريقة منسقة للتحديات التي يفرضها الإرهاب المحلي.

2 السلطات المركزية العالمية: تعزيز التعاون القضائي وبناء الشبكات بين السلطات المركزية وأصحاب المصلحة على المستويات الإقليمية والدولية للوكالات المشتركة. تدعم البرامج تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة للسلطات المركزية التي يتبناها المعهد (توضيح الممارسة الجيدة رقم (9) من مذكرة الرباط الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة لإجراءات فعالة في قطاع العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب). والممارسات الجيدة للمعهد هي مجموعة من الممارسات الجيدة المعترف بها دولياً للسلطات المركزية التي تتناول الاعتبارات المؤسسية والقانونية والعملية اللازمة لتسهيل التعاون الدولي الفعال في قضايا الإرهاب والجريمة عبر الوطنية.

3 التحقيقات: تعزيز المهارات وممارسات العمل من خلال أساليب التحقيق المقبولة دولياً، بما في ذلك تطوير الاستخبارات وجمع الأدلة المادية والرقمية / النطاقات السيبرانية ضد التهديدات الإرهابية الحالية والمحتملة. وتلقى الممارسات العملية الدعم والتقوية من قبل التنفيذ الشامل للعديد من مذكرات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك التوصيات المتعلقة باستخدام وحماية معلومات الاستخبارات في التحقيقات والمحاكمات القائمة على سيادة القانون، والتي يقودها قطاع العدالة الجنائية، الأمر الذي يوضح الممارسة الجيدة رقم (6) من مذكرة الرباط الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الفعالة لمكافحة الإرهاب في قطاع العدالة الجنائية.

4 بناء القدرات القضائية: دعم قضاة والمدعين العامين وقضاة التحقيق ومحاميي الدفاع في تعاملهم مع قضايا الإرهاب في إطار سيادة القانون، وذلك من خلال تنفيذ وتفعيل مذكرة لاهاي بشأن الممارسات الجيدة للسلطة القضائية في الفصل في جرائم الإرهاب، التابعة للمنتدى، والأدوات ذات الصلة الخاصة بالمعهد وغيرها.

5 قضاءالأحداث: دعم تنفيذ وتفعيل مذكرة نيوشاتل الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب من خلال بناء القدرات الإقليمية وتطوير أدوات مصممة خصيصاً للممارسين في قطاع العدالة الجنائية.

6 البرلمانيون: دعم تنفيذ وتفعيل توصيات فاليتا الصادرة عن المنتدى فيما يتعلق بمساهمات البرلمانيين في تطوير استجابة فعالة إزاء الإرهاب. بناء قدرات البرلمانيين على تطوير تشريعات مكافحة الإرهاب للأطر الفعالة لمكافحة الإرهاب القائمة على سيادة القانون، وتوفير الإشراف عليها، والتشديد على الحاجة إلى العمل بشكل تعاوني مع ممارسي العدالة الجنائية ووكالات الأمن.

7 إدارة السجون: دعم تنفيذ توصيات إدارة السجون الصادرة عن المعهد ومذكرة روما الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة لإعادة التأهيل وإعادة الإدماج لجرائم التطرف العنيف. والعمل مع الممارسين لتعزيز تطوير برامج فعالة تستند إلى سيادة القانون لإعادة تأهيل وإعادة إدماج المتطرفين الذين يمارسون العنف، واستراتيجيات فعّالة لإدارة السجون للحدّ من المزيد من التطرف، بما في ذلك ما يتعلق بفئات السكان المستضعفين.

8 عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب: دعم تنفيذ الملحق الإضافي لمذكرة لاهاي-مراكش بشأن الممارسات الجيدة من أجل استجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مع التركيز على إعادة هؤلاء المقاتلين، فضلاً عن مذكرة روما والممارسات الجيدة بشأن مواجهة التحدي المتمثل في عودة عائلات المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

# المسارات العامة للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

**علاوة على ما سبق، بدأ المعهد في عام 2019 العمل على ثلاث مسارات عامل مبتكرة قائمة بذاتها**

## تطوير منهج أساسي للمعهد

يعكف المعهد على تطوير منهج دراسي جديد مثير، مع دورتين أساسيتين أوليتين بعنوان: استخدام الأدلة المستمدة من مصادر استخباراتية في التحصل على ادلة جنائية خلال التحقيقات و المتابعات الخاصة بقضايا الإرهاب" في شهر يوليو، و"المتابعات القضائية الناجحة في القضايا المتعلقة بالإرهاب".

تم تصميم المنهج الأساسي للمعهد بالشراكة مع خبراء تعليم الكبار، والمتخصصين في التدريب القضائي والادعاء العام، وممارسي العدالة الجنائية ذوي الخبرة والدراية العميقة في هذا الصدد. تم تقديم التكرارات الأولى من كلتا الدورتين بنجاح في عام 2019. لمزيد من المعلومات، انظر صفحة 46.

## الأدلة المحصل عليها في ميدان المعركة

يعد جمع الأدلة المحصل عليها في ميدان المعركة وتحليلها ومشاركتها واستخدامها بفعالية مسألة ضرورية لمحاسبة مرتكبي الأعمال الإرهابية أو دعم المنظمات الإرهابية من خلال التحقيقات والمحاكمات الجنائية المدنية. ويفتخر المعهد بأنه يقود الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن استخدام الأدلة المحصل عليها في ميدان المعركة في الإجراءات الجنائية المدنية (المشار إليها فيما يلي بـ "المبادئ التوجيهية")، التي طورتها وزارات الخارجية والعدل والدفاع الأمريكية في استجابةً للمخاوف التي أثارتها الدول الشريكة في مكافحة الإرهاب فيما يتعلق بجمع تلك الأدلة وتبادلها وتحليلها واستعمالها في قضايا الإرهاب.

ولقد تم طرح المبادئ التوجيهية علناً للمرة الأولى في ورشة العمل الدولية حول الأدلة المحصل عليها في ميدان المعركة التي أقامها المعهد في شهر يناير. ويمكن الاطلاع على المبادئ التوجيهية على موقع المعهد على شبكة الإنترنت. ولمزيد من المعلومات، انظر صفحة 49.

## الدورة التدريبية التجريبية المشتركة بين المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وأكاديمية البحر الأبيض المتوسط للدراسات الدبلوماسية

وهي برنامج تجريبي مبتكر ضمن استراتيجية الاستدامة الخاصة بالمعهد، حيث يوفر للمهنيين من القطاعين الحكومي والخاص فرصة للمشاركة في دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام، ي مقابل دفع رسوم المشاركة، تتناول التحديات الأمنية المختلفة التي تؤثر على منطقة البحر المتوسط، مع التركيز بشكل خاص على قضايا الإرهاب والهجرة والأمن الإنساني. لمزيد من المعلومات، انظر صفحة 51.

Randi Gebert
NATO
Gijs van der Zee
NETHERLANDS
Samuel Henze
NATO

MOROCCO
VIOLENCE PREVENTION NETWORK
UK METROPOLITAN POLICE
www.theIJ.org

1

## المبادرات الأساسية للمعهد

# المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
# مبادرة التصدي للإرهاب المحلي

لا يـزال المجتمـع العالمـي يواجـه تهديـد الإرهـاب المحلـي. تعمـد كل مـن داعـش والقاعـدة وجبهـة النصـرة وخلاياهـم وفروعهـم والجماعـات المنشـقة أو المشـتقة عنهـم وغيرهـا مـن الجماعـات الإرهابيـة إلـى اسـتخدام مـا لديهـم مـن خبـرة في توجيـه الأفـراد وتمكينهـم وإلهامهـم و/أو تحريضهـم علـى ارتـكاب هجمـات إرهابيـة قاتلـة. وبـدلاً مـن جـذب المقاتليـن الإرهابييـن الأجانـب، تشـجع تلـك المجموعـات الأفـراد علـى ارتـكاب هجمـات في بلدانهـم لغـرس الخـوف وتشـجيع الاسـتقطاب داخـل المجتمـع.

تحـت رعايـة المنتـدى العالمـي لمكافحـة الإرهـاب، وبتوجيه من القادة المشتركين للمبادرة في حكومتي المغـرب والولايـات المتحـدة في الفتـرة 2017-2018، تولّـى المعهـد قيـادة تطويـر الممارسـات الجيـدة بين الربـاط وواشـنطن بشـأن منـع الإرهـاب المحلـي وتعقبه والتدخـل فيـه والاسـتجابة لـه (يشـار إليهـا فيمـا يلـي بـ "مذكـرة الربـاط–واشـنطن").

ولقـد تـم الوقـوف علـى التحديـات التـي تتصـدّى لهـا تلـك الممارسـات الجيـدة للمـرة الأولـى في فعاليـات إطلاق أقيمت لها في مالطا، ثم تلتها ورشـتان لتدريب الممارسـين كان تركيزهما على اسـتنباط ممارسـات جيـدة محـددة، أولاً في مرحلتـي المنـع والتعقـب ثـم في مراحـل التدخـل والاسـتجابة. واسـتعرض أعضـاء المنتـدى الممارسـات الجيـدة في اجتمـاع أقيـم في الربـاط، المغـرب، قبـل المصادقـة عليـه مـن قبـل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2018.

تشـتمل مذكـرة الربـاط-واشـنطن علـى مجموعـة مـن الممارسـات الجيـدة التـي تركـز علـى الخطـوات العمليـة التـي يمكـن للحكومـات اتخاذهـا عبـر مراحـل المنـع والتعقـب والتدخـل والاسـتجابة، بغيـة التصدي بفعاليـة وبطريقـة منسـقة للتحديـات التـي يفرضهـا الإرهـاب المحلـي.

GCTF
GLOBAL COUNTERTERRORISM FORUM

تعمـل مذكـرة الربـاط-واشـنطن بمثابـة مـورد تكميلي لمذكـرة لاهاي-مراكـش حـول الممارسـات الجيـدة مـن أجـل اسـتجابة أكثـر فعاليـة لظاهـرة المقاتليـن الإرهابييـن الأجانـب، التابعـة للمنتـدى العالمـي لمكافحـة الإرهـاب وملحـق المذكـرة الـذي يركـز علـى القاتليـن الإرهابييـن الأجانـب العائديـن، وتوفيـر اسـتجابة شـاملة لمشـهد الإرهـاب الحالـي.

لمزيـد مـن المعلومـات، راجـع موقـع المنتـدى علـى شـبكة الإنترنـت: https://www.thegctf.org/

واصـل المعهـد في عـام 2019 تركيـزه علـى معالجـة هـذه الظاهـرة من خـلال دعم تنفيـذ وتفعيـل مذكـرة الربـاط - واشـنطن.

ومـن خـلال العمـل مـع ممارسـي العدالـة الجنائيـة والمجتمـع المدنـي، عقـد المعهـد فعاليـة إطـلاق عالمـي أعقبتـه بورشـة عمـل مواضيعيـة لتعزيـز بنـاء قـدرات أصحـاب المصلحـة المتعدديـن في هـذا المجـال. ومـن المقرر أن تحدد ورشـة العمـل الثانية التحديـات والفـرص المتاحـة لدعـم صنـاع السياسـات والممارسـين للتصـدي للإرهـاب المحلـي القائم على دوافـع عنصريـة وإثنيـة.

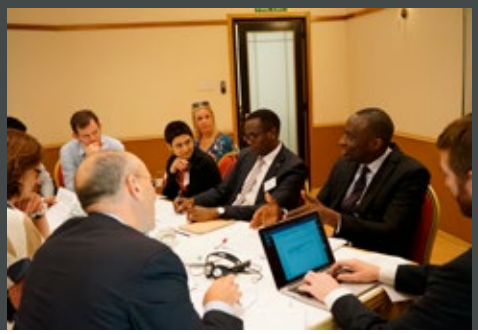

## ورشة عمل حول تطبيق الممارسات الجيدة المتضمنة في مذكرة الرباط-واشنطن مع التركيز على التدخل

**في يوليـو 2019**، رحـب المعهـد بممثلـي العدالـة الجنائيـة في مالطا وأصحاب المصلحة في ورشـة عمل حول تنفيذ الممارسـات الجيـدة المتضمنة في مذكرة الرباط-واشـنطن مـع التركيـز علـى التدخـل. وقـام الممارسـون مـن 22 دولة مـن مختلف أنحاء إفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية، إلى جانـب المنظمـات الدوليـة، بفحص ومناقشـة نماذج وتقنيـات التدخـل والأطـر القانونيـة لبرامـج التدخـل والتدابيـر البديلـة وأدوات التدخل أثنـاء مراحل إعادة التأهيـل وإعـادة الإدماج، ونهج المشـاركة المجتمعية الشـاملة لمنع/مكافحـة التطـرف العنيـف كوسـيلة للتدخـل المبكـر مـع الأفـراد المعرضيـن للخطـر.

كمـا قدمـت ورشـة العمـل الدعـم لتنفيـذ المذكـرات التكميليـة الصـادرة عـن المنتـدى العالمـي لمكافحـة الإرهـاب، بمـا في ذلـك ملحـق مذكـرة رومـا بشـأن الممارسـات الجيـدة لإعـادة تأهيـل المجرميـن المتطرفيـن المسـتخدمين للعنـف وإعـادة دمجهـم، والممارسـات الجيدة بشـأن المـرأة ومكافحة التطرف العنيـف، والممارسـات الجيدة بشـأن وضع سياسـات إشـراك المجتمع والتوجيه المجتمعي كأداة لمكافحة التطـرف العنيـف.

## ورشة عمل عالمية: تنفيذ الممارسات الجيدة المتضمنة في مذكرة الرباط-واشنطن التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب

**في ينايـر 2019**، اجتمـع ممارسـو العدالـة الجنائيـة مـن 19 دولـة في مالطا لحضـور ورشـة عمـل عالميـة حول تنفيذ الممارسـات الجيـدة المتضمنة في مذكرة الرباط- واشـنطن التابعة للمنتدى حول منع الإرهاب المحلـي وتعقبـه والتدخـل فيـه والتصـدي لـه. (يشـار إليها فيما يلي بـ "مذكـرة الرباط-واشـنطن").

أصـدرت ورشـة العمـل مجموعـة مـن التوصيـات التـي وضعهـا الممارسـون لتنفيـذ مذكـرة الربـاط-واشـنطن، والتـي تشـتمل علـى كل مـن: الحاجـة إلـى مزيـد مـن التركيـز علـى دور الأسـرة – خاصـة المـرأة - في دائـرة التطـرف؛ وطلـب عقـد ورش عمـل في المسـتقبل مصممـة خصيصاً للتحديـات الإقليمية في مجال الإرهـاب المحلـي؛ وفرصـة لمناقشـة برامج التدخـل وإعـادة التأهيـل المبتكـرة بعمـق في سـياق الأطـر القانونيـة الوطنيـة.

سـاعدت تلـك التوصيـات في توجيه وتشـكيل المناهج الدراسـية نحـو سلسـلة مـن ورش العمـل في الفتـرة 2019-2020، من شأنها تعزيز تنفيذ وتفعيل مذكرة الرباط-واشنطن.

month
including the
Malaysia

2

## المبادرات الأساسية للمعهد

# مبادرة السلطات المركزية العالمية

تضطلع السلطات المركزية - الكيانات الوطنية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين – بدور جوهري في تسهيل التعاون الدولي في التحقيقات والمحاكمات الجنائية.

تعمل مبادرة السلطات المركزية العالمية التابعة للمعهد على تعزيز التعاون القضائي الدولي في مجال التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بمكافحة الإرهاب من خلال بناء وتعزيز قدرات السلطات المركزية. ولقد أُطلقت هذه المبادرة في اجتماع لوزير العدل حول التعاون الدولي انعقد في المغرب في نوفمبر عام 2015 بهدف تطوير مجموعة من الممارسات الجيدة المعترف بها دولياً للسلطات المركزية، ومن ثم تعمل على تعزيز الاستجابة للإرهاب الدولي على نحو ممتثل للقانون.

بدعم من حكومة الولايات المتحدة، أشركت المرحلة الأولى من هذه المبادرة السلطات المركزية من أربعة مناطق - الساحل و المغرب الكبير وجنوب شرق آسيا والقرن الإفريقي وجنوب آسيا - إلى جانب أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والمنظمات الشريكة، وبالتعاون مع حكومات الهند وإندونيسيا وتنزانيا، في سلسلة من ورش العمل الإقليمية. ولقد أنتجت هذه العملية التعاونية الممارسات الجيدة للسلطات المركزية التي تبناها المعهد (يشار إليها فيما يلي بـ "الممارسات الجيدة التابعة للمعهد").

وتعتمد الممارسات الجيدة التابعة للمعهد وتوضح الممارسة الجيدة رقم (9) من مذكرة الرباط الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن الممارسات الجيدة لإجراءات فعالة في قطاع العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، والتي تدعو إلى ممارسات وإجراءات لتشجيع التعاون الدولي في مسائل مكافحة الإرهاب.

تركز الممارسة الجيدة رقم (9) جزئياً على تعزيز المساعدة الدولية الرسمية، خاصة فيما يتعلق بتسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة؛ وتعيين سلطة مركزية واحدة؛ وتعزيز التعاون المرن لتقوية التبادل الفعال للمعلومات "في الوقت الحقيقي" بما يتمشى مع القوانين واللوائح ذات الصلة.

كما تدعم الممارسات الجيدة التابعة للمعهد تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2322 الذي يسعى إلى تعزيز التعاون القضائي الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال تعيين السلطات المركزية، والقرار رقم 2396 الذي يدعو إلى تعزيز التدابير القضائية والتعاون الدولي في سياق المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

منذ نشرها في سبتمبر 2018 باتت الممارسات الجيدة التابعة للمعهد (متاحة على الموقع الإلكتروني للمعهد باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية) بمثابة دليل للسلطات المركزية يوفر إطاراً لاعتبارات مؤسسية وقانونية وعملية لإنشاء ودعم عمل تلك المؤسسات الهامة.

وفي عام 2019، أطلق المعهد المرحلة الثانية من المبادرة بوضع منهج مصمم خصيصاً لدعم التنفيذ الفعال للممارسات الجيدة التابعة للمعهد وتفعيلها، وأعقبتها ورش العمل الإقليمية بغية التنفيذ.

## إجتماع تطوير المناهج الدراسية ضمن مبادرة السلطات المركزية العالمية (GCAI)

**في يناير 2019**، دعا المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون إلى مالطا خبراء العدالة الجنائية من ثمان دول ومنظمات دولية للمساهمة في تطوير منهج دينامي جديد لدعم تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة للسلطات المركزية لدى المعهد.

وخلال اجتماع تطوير المناهج الدراسية، قام خبراء وطنيون في مجال العدالة الجنائية، إلى جانب ممثلين من UNODC و UNAFEI، بتحديد وتبادل وجهات النظر بشأن التحديات التي تواجه التعاون القضائي الدولي الفعّال والمشترك في القضايا الجنائية الإقليمية ودراسات الحالة العملية المتطورة التي تتصدّى لتلك التحديات لاستخدامها في ورش العمل المستقبلية. كما صاغ المشاركون اقتراحات حول كيفية عمل السلطات المركزية - بما في ذلك ما يتعلق بتبادل الأدلة (بشكل رسمي وغير رسمي) والاستجابة لطلبات تسليم المجرمين - لإبرازها في الأحداث الإقليمية.

## ورش عمل إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق إفريقيا

**في عام 2019**، قدم المعهد ورشتي عمل إقليميتين على أساس المناهج الدراسية الجديدة المصممة لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين أصحاب المصلحة في قطاع العدالة الجنائية في قضايا الإرهاب. في شهر يونيو، عُقدت ورشة العمل الأولى للممارسين من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في القاهرة، جمهورية مصر العربية، حيث جمعت ورشة العمل تلك كل من السلطات المركزية والمدعين العامين والمحققين من تسع دول في المنطقة، منها الجزائر والبحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس.

وفي شهر سبتمبر، عقد المعهد في مالطا ورشة العمل الثانية للممارسين من منطقة شرق إفريقيا، والتي جمعت مشاركين من جيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال وتنزانيا وأوغندا.

أبرزت ورش العمل الإقليمية تلك أهمية ترسيخ تعاون قضائي دولي فعّال لمحاكمة قضايا الإرهاب والفصل فيها، وشجعت الدول المشاركة على اعتماد تشريعات وسياسات وإجراءات تتفق مع الممارسات الجيدة المعترف بها دولياً، على النحو الموضح في الممارسات الجيدة التابعة للمعهد.

في الجلسات التمهيدية والجلسات العامة، عمد المشاركون إلى تطبيق الممارسات الجيدة الخاصة بالمعهد على سيناريو افتراضي اشتمل على العديد من التحديات الواقعية التي تواجه المحققين والمدعين العامين في قضايا الإرهاب. كما شارك الممارسون بفعالية ونشاط في التحديات والخبرات ودراسات الحالة المشتركة بشأن إصدار وتلقي وتطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وطلبات تسليم المجرمين، فضلاً عن اتفاقهم على الخطوات التالية لتحسين التعاون القضائي في المناطق المعنية في شرق إفريقيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

III GOOD PRACTICES FOR
CENTRAL AUTHORITIES

MALTA

3

## المبادرات الأساسية للمعهد

# مبادرة التحقيقات

تضمن التحقيقات التي تقودها الاستخبارات رداً مركّزة ومتناسبة مع التهديدات الإرهابية وتشجع على تبادل المعلومات ذات الصلة.

ومع تطور الاستراتيجيات والقدرات والتكتيكات الإرهابية، بات من الأهمية بمكان أن تعمل استراتيجيات وقدرات وتكتيكات إنفاذ القانون، المستخدمة في جمع وتطوير الاستخبارات، على توفير أفضل الأدلة وتقديمها بغية إجراء محاكمات وإدانات عادلة وناجحة.

تواصل مبادرة التحقيقات التابعة للمعهد تحقيق نتائج قوية في بناء وتعزيز التحقيقات في مجال الإرهاب من خلال التدريب على المهارات وتطويرها.

مع التركيز على التحقيقات عبر الحدود وعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تدعم المبادرة تنفيذ مجموعة من الممارسات الجيدة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مذكرة الرباط بشأن الممارسات الجيدة لإجراءات فعالة في قطاع العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، والتوصية رقم (6) من المذكرة التوضيحية لمذكرة الرباط. وتوصيات أبوجا بشأن جمع الأدلة واستخدامها وتبادلها لأغراض الملاحقة القضائية الجنائية للمشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية.

كما تدعم مبادرة التحقيقات التابعة للمعهد الإجراءات التي دعا إليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2396 لتعزيز التعاون الدولي في التحقيقات في مجال مكافحة الإرهاب.

ولقد لاقت مبادرة التحقيقات دعماً سخياً من قِبل وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث التابع لحكومة المملكة المتحدة، بتنفيذ من قِبل مستشار التحقيقات الأول في المعهد، المنتدب من المملكة المتحدة.

في السنوات الأخيرة، اشتملت البرامج في إطار هذه المبادرة على تصميم وتحديد نطاق التدريبات العملية الشاملة لكل من الكاميرون ومصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب ونيجيريا وتونس.

وباستخدام النماذج التفاعلية القائمة على السيناريو، عمل المعهد مع الممارسين في مجال الاستخبارات، وإنفاذ القانون، وأمن الحدود، وخلفيات القضاء والادعاء العام، ما أدّى إلى خلق تعاون قوي وديناميي بين الوكالات وبناء علاقة مستدامة بينهم. وفي عام 2018، واصل المعهد دعم بناء القدرات من خلال التوجيه والإرشاد المستمر.

بالإضافة إلى ذلك، استجاب المعهد لطلبات البلدان المانحة والمستفيدة لتطوير أنشطة مخصصة مصممة لبناء القدرات. على سبيل المثال، في عام 2018، دعى المعهد حكومة ترينيداد وتوباغو، بدعم من المملكة المتحدة، لتصميم وتقديم تدريب منفصل ومخصص بين الوكالات، مصحوباً بتمرين نظري لتطوير قدرات التحقيق والمقاضاة في مجال مكافحة الإرهاب لدى الممارسين الوطنيين. ولقد ساهم هذا البرنامج في تشكيل أول وحدة لمنع الإرهاب في ترينيداد وتوباغو (TIU). ويشتمل الدعم المستمر من جانب المعهد على تدريب متخصص للمدعين العامين والقضاة، فضلاً عن توجيه التطوير الإضافي لوحدة منع الإرهاب.

في عام 2019، بدعم إضافي من المملكة المتحدة، قدم المعهد ورشة عمل وطنية لبناء القدرات لمسؤولي مكافحة الإرهاب في مالطا. بالإضافة إلى ذلك، وبناءً على طلب من حكومة أستراليا، وبالشراكة مع الوزارات ذات الصلة في تونس، قام المعهد بتصميم وتقديم ورشة عمل وطنية مخصصة حول قضايا التحقيق والمقاضاة في تونس.

## تدريب وحدة شرطة مالطا لمكافحة الإرهاب

**في مارس عام 2019**، وبدعم من المملكة المتحدة، عقد المعهد ورشة عمل لثلاثة أيام بهدف بناء قدرات مسؤولي مكافحة الإرهاب من مالطا.

ركّز هذا البرنامج التدريبي المخصّص على تحقيقات مكافحة الإرهاب متعددة الوكالات، التي تقودها الاستخبارات والموجهة بالأدلة وبالبراهين، مشتملاً على تمرين لفترة ثلاث أيام حول إجراء التحقيقات، يستند إلى ى سيناريو تهديد إقليمي، بدعم من عروض يقدمها خبراء حول العمليات المشتركة بين أجهزة الشرطة والمخابرات والسجون والهجرة والمدعين العامين.

انطوى هذا التدريب على منتدى تفاعلي لتحديد ومناقشة الفرص والتحديات المتعلقة بالاستخبارات والأدلة؛ والقيادة والسيطرة الإستراتيجية والتشغيلية في عمليات مكافحة الإرهاب؛ والممارسات الجيدة للحصول على أفضل الأدلة؛ وتبادل وتطوير الاستخبارات والأدلة الدولية؛ والتعامل مع تحذيرات التهديد الدولية.

## ورشة العمل الوطنية التونسية حول التحقيقات والمحاكمات في قضايا الإرهاب

**في يونيو 2019**، بدعم من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، صمّم المعهد وقدّم ورشة عمل وطنية مخصصة في تونس حول التحقيقات والمحاكمات في قضايا الإرهاب ضمن إطار حكم القانون في تونس.

وبالتعاون مع وزارات الخارجية والداخلية والعدل التابعة للحكومة التونسية، تناولت ورشة العمل التفاعلية، التي تركز على العمل المشترك بين الوكالات، التحديات الوطنية والإقليمية، وعملت على صياغة ممارسات جيدة في مجال التحقيقات والمحاكمات في قضايا الإرهاب، في سياق الممارسات الدولية الجيدة وقانون مكافحة الإرهاب في تونس لعام 2015.

تناولت ورشة العمل اثنتين من الأولويات التي تم تحديدهما بالتعاون مع الشركاء التونسيين للمعهد، ألا وهما: التعامل مع الأدلة في قضايا الإرهاب وتأمينها - بما في ذلك البيانات الرقمية - ضمن إطار حكم القانون؛ وإنشاء آليات فعالة للتعاون بين الوكالات وعلى المستوى الدولي، بغية إجراء تحقيقات ومحاكمات فعالة.

وبالاعتماد على الممارسات الجيدة ذات الصلة لدى المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والممارسات الجيدة للسلطات المركزية الخاصة بالمعهد، ومساهمات من كل من الشرطة الفيدرالية الأسترالية ومجلس الدولة (الأمن الداخلي والحماية المدنية) (CIVIPOL) في فرنسا ومنظمة مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (CT MENA) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، تناولت ورشة العمل بشكل قوي تلك الأولويات الوطنية من خلال المحاضرات الجوهرية والمناقشات العامة والتدريبات التفاعلية والعملية.

## الكاميرون: بناء القدرات في مجال تحقيقات مكافحة الإرهاب المستندة إلى أدلة

**في يوليو 2019**، بدعم من المملكة المتحدة، التقى المعهد بكبار أصحاب المصلحة من وكالات العدالة وإنفاذ القانون والاستخبارات في الكاميرون لتطوير تدريبات متعددة الوكالات وقائمة على الأدلة في مجال تحقيقات مكافحة الإرهاب وبناء القدرات. وأجريت مناقشات مثمرة مع شخصيات قيادية من وزارة العدل والشرطة والدرك ووكالات الاستخبارات؛ الأمر الذي أسفر عن ورشة عمل لتحديد النطاق تضم تخصصات تشغيلية متنوعة من داخل تلك الوكالات.

ومن المقرر أن تشكل النتيجة - التي يدعمها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والممارسات الجيدة الدولية الأخرى - أساساً لثلاث مراحل من التدريب والتطوير متعدد الوكالات. تركز المرحلة الأولى على معالجة ثغرات المهارات المحددة وزيادة الوعي في مجالات التحقيق المالي، والتحقيق مفتوح المصدر والوسائط الرقمية، وإدارة الاستخبارات وسلسلة الأدلة في عمليات الوكالات المشتركة، بينما تشتمل المرحلة الثانية على تقديم تمرين على التحقيقات متعددة الوكالات مع تطبيق المهارات المكتسبة في المرحلة الأولى من بين أمور أخرى.

تتألف المرحلة الثالثة من إحاطة شاملة بالوكالات لتحديد الممارسات الجيدة والمتطلبات المستقبلية. ويعتبر هذا النشاط داخل البلاد بمثابة استكمال وبناء لأوجه التآزر بين مبادرات التعليم والتنمية متعددة الأطراف والأوسع نطاقاً التي يتبناها المعهد.

MOUNA HANKIR
MALI
MOROCCO
LEBANON

4

## المبادرات الأساسية للمعهد

# مبادرة بناء القدرات القضائية

تضطلع الجهات القضائية - القضاة وقضاة التحقيقات والمدعون العامون ومحامو الدفاع - بدور رئيسي في إجراء محاكمات عادلة، بما في ذلك من خلال تشجيع الملاحقات القضائية القوية، وضمان حماية حقوق المتهمين، وإصدار أحكام فعالة.

تشتمل مبادرة بناء القدرات القضائية التابعة للمعهد – وهي واحدة من أقدم المبادرات الأساسية وأكثرها تنوعاً - على مجموعة متنوعة من البرامج وورش العمل التي يقدم المعهد من خلالها دعم بناء القدرات لممارسي العدالة الجنائية في مجالات التركيز الجغرافي لدى المعهد. ويشجع المعهد من خلال ورش العمل تلك على تنفيذ الممارسات الجيدة المعترف بها دولياً، فضلاً عن تشجيع الجهات القضائية الفاعلة على الانخراط في حوار عبر الحدود في محاولة للرد بفعالية على الإرهاب في إطار سيادة القانون وحقوق الإنسان، حيث من شأن هذه التبادلات بين النظراء تزويد الجهات القضائية الفاعلة بالمهارات التقنية اللازمة لمتابعة القضايا وإدارتها ودراستها بإنصاف ونزاهة واستقلالية في ذلك المجال شديد الحساسية، وتحت تأثير الشواغل السياسية والأمنية.

بدعم من جهات مانحة - مثل الاتحاد الأوروبي وكندا وألمانيا وسويسرا وتركيا - وغالباً بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، يقوم المعهد بتصميم وتقديم تدريبات بناء القدرات المصممة خصيصاً لتلبية وتناول احتياجات الممارسين في الساحل والقرن الأفريقي وشرق وغرب إفريقيا وجنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث قوام تلك البرامج التدريبية هو الممارسات الجيدة المنصوص عليها في مذكرة لاهاي بشأن الممارسات الجيدة للسلطة القضائية ومذكرة الرباط بشأن الممارسات الجيدة لممارسة لإجراءات فعالة في قطاع العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب، إلى جانب أطر السياسات الإقليمية والدولية ذات الصلة من الولايات المتحدة والأمم والاتحاد الأوروبي وغيرها,

كما يضطلع المعهد بتطوير أدوات مصممة خصيصاً لتوجيه التدريب في المستقبل ودعم بناء القدرات المستدامة. كما استُخدمت المبادئ التوجيهية القضائية الصادرة عن المعهد بشأن الممارسات الجيدة للقضاء في الفصل في جرائم الإرهاب في منطقة القرن الإفريقي في توجيه ورشة عمل إقليمية دينامية للقرن الأفريقي أقيمت في نوفمبر 2018، بدعم كبير من وزارة الشؤون الخارجية التركية ووزارة العدل التركية. وتواصل تركيا دعم هذه المبادرة من خلال بعض المنح المتتالية التي ينفذها كبير المستشارين القضائيين في المعهد، المُعار من وزارة العدل التركية. وفي عام 2019، بدعم من الاتحاد الأوروبي، قام المعهد بنشر أداة جديدة مصممة لاحتياجات الممارسين في منطقة جنوب البحر المتوسط وجيرانها في منطقتي الساحل والقرن الأفريقي. يتناول "مخطط المدعي العام" الصادر عن المعهد (متاح على موقع المعهد باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية) تحديات محددة يواجهها المدعون العامون في ضوء زيادة التهديدات الإرهابية عبر الحدود وعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والإرهاب المحلي.

علاوة على ذلك، تواصل حكومة ألمانيا تقديم دعم لا يقدر بثمن لتلك المبادرة. ففي الفترة 2017-2018، دعمت ألمانيا بناء قدرات مدارس التدريب القضائي في منطقة الساحل-الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفي عام 2019، موّلت ألمانيا تدريباً مخصصاً للقضاة في البلدان الناطقة بالفرنسية والدول القائمة على القانون المدني في مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والساحل وغرب إفريقيا، بشأن التنسيق والإدارة الفعالة للتحقيقات التي تبدأ مباشرة عقب وقوع هجوم إرهابي.

## اجتماع فريق الخبراء - مخطط المدعي العام الصادر عن المعهد

**في يناير 2019**، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، عقد المعهد اجتماعاً لفريق الخبراء في بيروت، لبنان، لمراجعة وإنهاء "مخطط المدعي العام" الصادر عن المعهد، والذي تم تطويره على مدار عام 2018 في إطار مشروع يركز على "المدعين العامين وقضاة التحقيق في إقليم البحر المتوسط الجنوبي دول الجوار".

يتناول مخطط المدعي العام الصادر عن المعهد الأولويات والتحديات والتوصيات التي يواجهها الممارسون، على النحو الذي حدده المشاركون من المدعين العامين وقضاة التحقيق وغيرهم من الممارسين في قطاع العدالة الجنائية.

يتضمن المخطط التفصيلي إشارات إلى الأدوات الدولية المستخدمة لمكافحة الإرهاب وفي مجال حقوق الإنسان واعتبارات سيادة القانون، ويستند إلى الإرشادات التي نشرها الاتحاد الأوروبي، ثم المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمنظمات الدولية خلاف ذلك.

يهدف المعهد من خلال هذه الوثيقة إلى تزويد المدعين العامين بمبادئ توجيهية عملية تستند إلى المعايير الدولية والممارسات الجيدة لمساعدتهم في التعامل مع بعض القضايا الرئيسية التي يواجهونها في إطار جهودهم للتصدي للإرهاب والجرائم ذات الصلة.

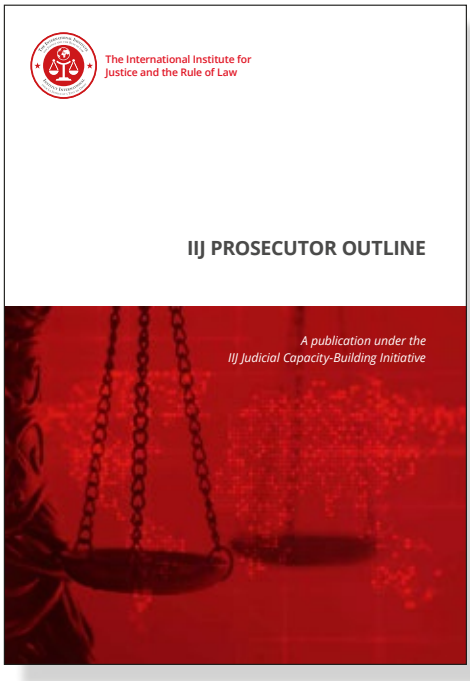


## ورشة عمل غرب إفريقيا حول الأدلة الجنائية

**في يونيو 2019**، اشترك المعهد مع حكومة السنغال، وبدعم من حكومتي كندا وسويسرا، في استضافة ورشة عمل في غرب أفريقيا حول الأدلة. أقيمت في داكار، السنغال.

قدّم التدريب – الذي شارك فيه 54 ممارساً من مختلف أنحاء المنطقة وممثل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – الدعم لتنفيذ توصيات أبوجا الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن جمع الأدلة واستخدامها وتبادلها الملاحقة الجنائية للمشتبه في ارتكابهم أعمال إرهابية (يشار إليها فيما يلي بـ "توصيات أبوجا")، والتي تقدم إرشادات للمحققين والمدعين العامين في قضايا الإرهاب حول كيفية بناء قضايا سليمة تستند إلى أدلة قوية ومقبولة.

كانت تلك هي أول ورشة عمل للمعهد تشتمل على ضباط عسكريين ضمن المتلقين الأساسيين، فيما يعتبر خطوة مهمة للمعهد نحو التدريب في المناطق التي يتم فيها تكليف الجيش بوظيفة إنفاذ القانون بشكل ما، وغالباً ما يكون ذلك أولا في موقع لتعطيل المؤامرات الإرهابية أو الرد على الهجمات.

افتتح معالي السيد ماتر مالك سال، وزير العدل السنغالي، ورشة العمل بتعليقات ملهمة تدعو الممارسين إلى العمل سوياً عبر الحدود لوضع توجيهات وإرشادات المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب موضع التنفيذ.

وخلال التدريب الذي استمر فترة ثلاثة أيام، اشترك الممارسون في مناقشة دراسات الحالة مع التركيز على ثلاثة أنواع رئيسية من الأدلة التي تغطيها توصيات أبوجا: أدلة الطب الشرعي المادية والأدلة الإلكترونية وشهادات الشهود، فضلاً عن أدلة ميدان المعركة والتعاون القضائي. كما تبادل المشاركون خبراتهم الخاصة في مجال جمع الأدلة وتبادلها واستخدامها، مع تطبيق توصيات أبوجا على سلسلة من التدريبات الافتراضية المصممة خصيصاً لذلك الغرض. كما حددوا بعض التحديات الكبيرة التي تقف في مواجهة الاستخدام الفعّال للأدلة في قضايا الإرهاب، وناقشوا استراتيجيات للقيام بذلك وفق نظم العدالة الجنائية الوطنية الخاصة بهم.

RTS 1

TCHAD
TUNISIE

5

## المبادرات الأساسية للمعهد

# مبادرة قضاء الأحداث

قد يتأثر الأحداث بالإرهاب في العديد من الاشكال: كضحايا أو شهود أو معتدين. ولا شك أن ازدياد مشاركة القاصرين في الأنشطة ذات الصلة بالعمليات الإرهابية يمثل مصدر قلق دولي ملح. وغالباً ما يولي تشريع مكافحة الإرهاب وتدابير الطوارئ ذات الصلة الاعتبار الكافي لحقيقة أن أعداداً متزايدة من "الإرهابيين" المشتبه فيهم أو المزعومين تقل أعمارهم عن 18 عاماً.

في عام 2015، أطلق المعهد مبادرة قضاء الأحداث بهدف دراسة أطر القانون الجنائي الحالية في سياق الإرهاب في ضوء ضعف الأحداث وقابليتهم للسقوط، ولدعم إدماج وتنفيذ المعايير الدولية لقضاء الأحداث.

وبدعم من حكومتي سويسرا والولايات المتحدة، وتحت رعاية فريق العدالة الجنائية وسيادة القانون التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، تولّى المعهد قيادة وضع مذكرة نيوشاتل بشأن الممارسات الجيدة لقضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب (يشار إليها فيما يلي بـ "مذكرة نيوشاتل")، كجزء من مبادرة المنتدى لمعالجة دورة حياة التطرف إلى العنف. توضح مذكرة نيوشاتل - التي أقرها المنتدى في سبتمبر 2016 - الممارسات الجيدة عبر خمس مجالات رئيسية: (1) وضع الأطفال وحمايتهم بموجب القانون الدولي ومعايير قضاء الأحداث؛ (2) الوقاية؛ (3) العدالة للأطفال؛ (رابعا) إعادة التأهيل وإعادة الإدماج؛ و(5) تنمية القدرات والرصد والتقييم.

في عام 2016، أطلق المعهد المرحلة التالية من هذه المبادرة الهامة عن طريق نشر مذكرة نيوشاتل ودعمها وتنفيذها. تضمنت تلك المرحلة عقد اجتماع استراتيجي دولي لوضع خارطة طريق للتنفيذ بغية مواجهة التحديات الفريدة التي يشكلها الأحداث المتورطون في أعمال التطرف والإرهاب. كما أصدر المعهد "مجموعة أدوات العدالة للأحداث" (متاحة على موقع المعهد باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية)، كوثيقة مرجعية عملية لدعم عمل المنظمات الدولية والدول لتعزيز وحماية حقوق الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب.

ثم بدأت المرحلة الثالثة في عام 2017 ومن المزمع أن تستمر حتى عام 2020. وفي هذه المرحلة، بدعم من حكومات كندا وسويسرا والولايات المتحدة، يقود المعهد تطوير وتنفيذ "ملاحظات للممارسين في قضاء الأحداث" صادرة عن المعهد بشكل مصمم خصيصاً للمحققين والمدعين العامين ومحامي الدفاع والقضاة ومسؤولي السجون، بهدف دعم تفعيل مذكرة نيوشاتل.

تتناول كل من تلك الملاحظات وتستند إلى المناقشات والعروض التقديمية والخبرات والمدخلات التي قدّمها الممارسون الذين شاركوا في خمس ورش عمل إقليمية. وبمجرد الانتهاء من تلك الملاحظات الصادرة عن المعهد سوف يتم تجميعها في وثيقة واحدة لمساعدة الدول في جهودها لتفعيل مذكرة نيوشاتل من خلال الأطر الوطنية الخاصة بكل منهم.

## ملاحظات الممارسين - اجتماع فريق التركيز

**في مارس 2019**، عقد المعهد اجتماعاً لفريق التركيز فيما يتعلق بملاحظات الممارسين تحت رعاية مبادرة قضاء الأحداث التي أطلقها المعهد. ضمّ الاجتماع 38 ممارساً وخبيراً يتمتعون بخبرة عميقة في مجال قضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب. كان من بين المشاركين محققون وأعضاء من النيابة العامة وقضاة ومحاميي دفاع ومسؤولي سجون من الجزائر وأستراليا والكاميرون وإثيوبيا وغانا والأردن وكينيا والكويت ومالي وموريتانيا والمغرب ونيجيريا ومقدونيا الشمالية والفلبين والسنغال وصربيا وتنزانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وخلال ذلك الاجتماع الذي استمر ثلاثة أيام، استعرض المشاركون ملاحظات الممارسين الجديدة التي أصدرها المعهد، وقدموا تعليقاتهم بشأنها.

كما قدم المشاركون في الاجتماع مساهمة جوهرية في تطوير منهج تدريبي يستند إلى ملاحظات الممارسين حسب قطاعاتهم المحددة. ويقدم المعهد هذا التدريب للممارسين من منتصف عام 2019 حتى عام 2020.

## ورشة عمل قطاعية للمدعين العامين وقضاة التحقيقات

**في يوليو 2019**، بناءً على اجتماع فريق التركيز المنعقد في شهر مارس، قدم المعهد ورشة عمل قطاعية للمدعين العامين وقضاة التحقيقات بمشاركة 51 من أعضاء النيابة العامة وقضاة التحقيقات وأصحاب المصلحة من 22 دولة في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية.

وفّرت ورشة العمل تلك منصة للممارسين لدراسة وتطبيق التوصيات العشر المحددة القطاعات على الخبرات الوطنية، فضلاً عن أمثلة لكيفية تفعيل مذكرة نيوشاتل من قِبل المدعين العامين وقضاة التحقيقات.

كما تضمنت الورشة عروضاً لقضايا الحالة حول التحويل، والاعترافات من قبل القُصّر، والتحقيقات التي يقودها أعضاء من النيابة العامة. وانخرط الممارسون في مناقشات قوية أثناء جلسات الاستراحة التي تخللت عملهم على أربعة سيناريوهات افتراضية تتعقب الممارسات الجيدة لمذكرة نيوشاتل وتتناول التحديات المشتركة التي يواجهها أعضاء النيابة العامة.

6

## المبادرات الأساسية للمعهد

# مبادرة البرلمانيون

يلعب البرلمانيون دوراً حاسماً في سياق مكافحة الإرهاب، وهم مسؤولون عن دمج الأطر القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب في التشريعات الوطنية، فهم يتمتعون بالقدرة على جعل جهود مكافحة الإرهاب أكثر فعالية من خلال تعزيز آليات المساءلة، وتشجيع المشاركة المدنية، وتشجيع الالتزام بالممارسات الجيدة الدولية.

كما يمكن للمشرعين التأثير بشكل مباشر على فعالية تدابير مكافحة الإرهاب من خلال تخصيص موارد الميزانية الوطنية، والإشراف على مؤسسات القطاع القضائي والتشريعات القائمة، والبيانات العامة، والإعداد العام للسياسة الوطنية. ويتطلب دورهم المستقل إصدار حكم مستنير لضمان وجود تشريعات شفافة لمكافحة الإرهاب تسعى إلى تحقيق توازن بين حقوق الفرد وسيادة القانون.

في عام 2015، أطلقت المعهد المرحلة الأولى من مبادرة البرلمانيون بدعم من الاتحاد الأوروبي. في إطار تلك المبادرة، قاد المعهد تطوير توصيات فاليتا المتعلقة بمساهمات البرلمانيين في تطوير استجابة فعالة للإرهاب (يشار إليها فيما يلي بـ «توصيات فاليتا»)، والتي أقرّها أعضاء المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في عام 2016، حيث ساهم في تطوير تلك التوصيات ثمانية عشر برلمانياً من 25 دولة وخمسة منتديات برلمانية، فضلاً عن منظمات دولية وغير حكومية.

كجزء من هذا المشروع، أصدرت المعهد تقريراً تحليلياً حول المبادرة تحت عنوان «دور البرلمانيين في تطوير استجابة فعالة للإرهاب»، والذي تم تقديمه إلى مجموعة من 50 برلمانياً دولياً في برلمان مالطا في نوفمبر 2016. يمكن الاطلاع على التقرير على موقع المعهد، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

بناءً على نجاح المرحلة الأولى، أطلق المعهد في عام 2017 المرحلة الثانية مع التركيز على العلاقة بين البرلمانيين والجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب. ومع الدعم المستمر من الاتحاد الأوروبي، قام المعهد بتصميم وتنفيذ مشروعاً لمساعدة البرلمانيين وكذلك تطوير ومتابعة سياسات فعالة لمكافحة الإرهاب، بمساعدة ممارسي العدالة - خاصة القضاة - من دول الشرق الأوسط وأفريقيا.

ولقد تمثّل الهدف من هذه المرحلة الجديدة في تعزيز الثقة بين المؤسسات التشريعية والقضائية من أجل تحقيق ممارسات العدالة الجنائية التي يمكن أن تستجيب للإرهاب بفعالية في إطار سيادة القانون، مع تبنّي سياسات بعيدة الأمد لمكافحة الإرهاب تعكس الرؤية المشتركة للسلطتين التشريعية والقضائية في البلاد.

استناداً إلى توصيات فاليتا الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والتنفيذ المشترك لمذكرات المنتدى، تبادل المشاركون القواعد الإجرائية المتعلقة بالتحقيقات والمحاكمات والعدالة الجنائية في قضايا الإرهاب، مع تعريض المشرّعين إلى مجموعة تحديات في تلك القضايا للمساعدة في دعم المشرّعين في إنشاء هيئات مستقلة مشتركة بين الوكالات لمكافحة الإرهاب، على أن تمتثل لمعايير حقوق الإنسان.

عقد المعهد ورشتي عمل إقليميتين؛ الأولى بالتعاون مع البرلمان العربي في مقر جامعة الدول العربية في مصر، والتي جمعت 61 مشاركاً من 18 دولة، وخمس منتديات برلمانية، وأربع منظمات دولية. وعقدت ورشة العمل الثانية في مالطا، بمشاركة 35 ممارساً من منطقة جنوب البحر المتوسط ، إلى جانب الوكالة الأوروبية للتعاون القضائي (يوروجاست) والمفوضية الأوروبية ومكتب الاتصال في جامعة الدول العربية والجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والبرلمان الأفريقي والتكنولوجيا ومؤسسة تكنولوجيا ضد الإرهاب وجامعة مالطة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وتم عقد منتدى أخير في بروكسل، بلجيكا، حضرها أكثر من 40 من البرلمانيين وكبار ممارسي العدالة وممثلين عن منظمة آلية الرصد والإبلاغ والدعم لمكافحة الإرهاب (CT MORSE) ودائرة العمل الخارجي الأوروبي (EEAS) والجمعية البرلمانية لحلف الناتو والبرلمان العربي ومؤسسة تكنولوجيا ضد الإرهاب ومؤسسة وستمنستر وأمانة منظمة برلمانيون من أجل عمل عالمي.

## دور البرلمانيين ذوي الصلة بقطاع العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب: دليل للبرلمانيين وممارسي العدالة الجنائية

بالتوازي مع ما سبق، أصدر المعهد « دور البرلمانيين ذوي الصلة بقطاع العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب: دليل للبرلمانيين وممارسي العدالة الجنائية» (يشار إليه فيما يلي بـ «دليل الممارسين» الصادر عن المعهد).

يستند هذا الدليل الموجه إلى المساهم إلى المدخلات والخبرات الخاصة بالبرلمانيين وممارسي ممارسي العدالة الجنائية من أكثر من 30 دولة وسبع منتديات برلمانية شاركت في ورش العمل والندوة.

يسلط دليل الممارسين الضوء على مجالات التعاون المختلفة بين كلا القطاعين في مكافحة الإرهاب، مع توفير دراسات حالة عملية وإشارات مرجعية إلى الصكوك القانونية الإقليمية والدولية ذات الصلة بالدور الهام الذي يضطلع به البرلمانيون في مكافحة الإرهاب.

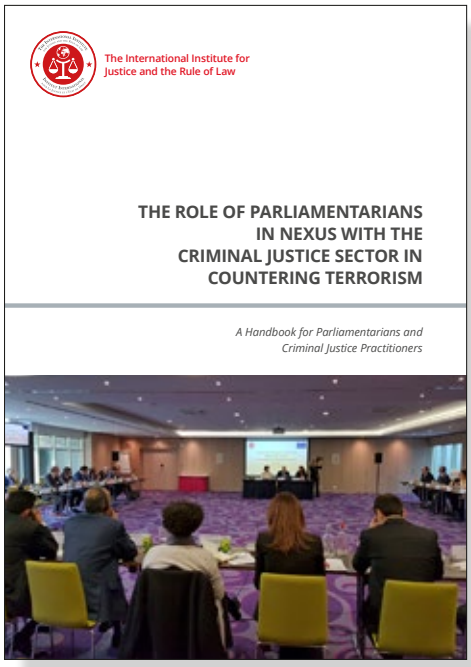

ينقسم دليل الممارسين إلى أربعة فصول:

- يعرض الفصل الأول مجالات رئيسية لمشاركة البرلمانيين في سياق الأمن ومكافحة الإرهاب، ويقدم تعاريف وإشارات مرجعية إلى الأطر الإقليمية والدولية المستخدمة في تطوير تدابير مكافحة الإرهاب.
- يشرح الفصل الثاني دور البرلمانيين في تمكين تنفيذ الالتزامات الدولية لمكافحة الإرهاب والممارسات الجيدة على المستوى الوطني ودعم التعاون القضائي الدولي.
- يوضح الفصل الثالث دور البرلمانيين في الإشراف على أجهزة الأمن والمخابرات والقيود.
- يغطي الفصل الرابع القضايا الشاملة ودور البرلمانيين في منع والتصدي للأسباب الجذرية للتطرف العنيف.

يهدف هذا الدليل - الذي تم تصميمه جزئياً من قبل البرلمانيين للبرلمانيين - إلى مساعدة البرلمانيين الحاليين والجدد في دورهم في تطوير وتنفيذ تشريعات مكافحة الإرهاب والإشراف عليها.

ومع ذلك، يعمل هذا الدليل كذلك كأداة مفيدة للعاملين في المجال الجنائي، ومنظمات المجتمع المدني، والأنظمة القضائية، وغيرهم من ممارسي العدالة الجنائية والجهات الفاعلة المشاركة في مجال مكافحة الإرهاب، سعياً إلى فهم كيفية التعامل مع البرلمانيين بشأن هذا الموضوع من أجل دعم جهودهم في تشكيل وتنفيذ استراتيجيات مكافحة الإرهاب.

يتوافر دليل الممارسين الصادر عن المعهد على الموقع الإلكتروني الخاص بالمعهد، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

7

## المبادرات الأساسية للمعهد

# مبادرة إدارة السجون

قد تشكل السجون أساساً للتطرف في عنف الأفراد المحرومين من حقوقهم، ولقد أثارت بعض الهجمات الأخيرة المخاوف تجاه تحوّل الجناة من التطرف إلى العنف (أو إلى المزيد من التطرف) أثناء وجودهم في السجن. وتعتبر السجون ذات العمليات والإجراءات الإدارية الضعيفة معرضة بشكل خاص لخطر التجنيد من قِبل المنظمات الإرهابية. وقد تتفاقم مخاطر ذلك التجنيد مع اعتقال أو حبس المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وغيرهم من المتطرفين المحتمل ارتكابهم العنف. تتطلب إدارة السجون بفعالية وكفاءة كل من الابتكار والقدرة على التكيف.

أطلق المعهد مبادرته لإدارة السجون في اجتماع للخبراء انعقد في عام 2015، حيث عمل حراس السجون والإداريون وواضعو السياسات ومديرو البرامج في انسجام تام لوضع مجموعة من التوصيات لمواجهة التطرف في السجون والتصدي له. شكّلت تلك التوصيات الصادرة عن المعهد - توصيات إدارة السجون لمواجهة التطرف في السجون والتصدي له (يشار إليها فيما يلي بـ "توصيات إدارة السجون" الصادرة عن المعهد) أساس العمل التوجيهي المسبق للمعهد في هذا المجال طوال الفترة 2016-2017، حيث تم تنفيذ ستة عشر توصية عبر خمسة أقسام تتعلق بما يلي:

(i) العمليات والإدارة والتنظيم؛ (ii) الفحص والتقييم والتصنيف وإدارة الحالات؛ (iii) الانضباط والمساءلة؛ (iv) الأمن والمخابرات؛ و(v) البرامج والرعاية اللاحقة.

في عام 2017-2018، في إطار هذه المبادرة، قدّم المعهد الدعم لتنفيذ مذكرة روما بشأن الممارسات الجيدة لإعادة تأهيل المجرمين المتطرفين العنيفين وإعادة إدماجهم، الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والإجراءات المطلوبة في قراري مجلس الأمن الدولي رقم 2178 و2396، بما في ذلك تدابير الحفاظ على بيئة آمنة وإنسانية، فضلاً عن أدوات التقييم والمساعدة في التصدي للتحوّل من التطرف إلى العنف وتجنيد الإرهابيين داخل السجون. ومن خلال العمل مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI)، مع التركيز على دمج مسارات العمل التكميلية التي يقودها شركاء مثل مجلس أوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ركزت ورش العمل تلك على مجالات غاية في الأهمية، مثل استخبارات السجون وحماية الاستخبارات البشرية (HUMINT) في سياق السجن، فضلاً عن تجنيد واستخدام المخبرين، وفوائد النهج متعددة الوكالات لمخابرات السجون.

### الإدارة الفعالة لسجناء المتطرفين العنيفين والإرهابيين، بما في ذلك السكان المعرضين للخطر

**في يوليو 2019**، بدعم من حكومتي المغرب والولايات المتحدة، نظم المعهد ورشة عمل في مراكش حول الإدارة الفعالة للسجون، مع التركيز بشكل خاص على النزلاء المعرضين للخطر. ولقد وفّرت ورشة العمل –مع مشاركين من 14 دولة - منصة للممارسين لتبادل ومشاركة الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن مجموعة من التحديات، بما في ذلك: أدوات تقييم المخاطر وتصنيفها؛ وإسكان المجرمين الإرهابيين وأثر الانفصال والاندماج والتشتت؛ وجهود إعادة التأهيل وإعادة الدخول؛ مناهج محددة في إدارة السجون للمجرمين المتطرفين والإرهابيين الذين يمارسون أعمال عنف من الإناث والأحداث؛ واستخبارات السجون. ولقد ناقش المشاركون في ورشة العمل وقدموا سياقات وطنية لتنفيذ توصيات إدارة السجون الصادرة عن المعهد، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2178 و2396، ودليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول الإدارة الفعالة للسجناء المتطرفين العنيفين. واختتمت ورشة العمل الناجحة بزيارة دراسية إلى سجن يضم مجرمين إرهابيين، من بينهم إناث وأحداث.

8

## المبادرات الأساسية للمعهد

# مبادرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين

أطلق المعهد في عام 2015 مبادرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والتي تركز على تنفيذ مذكرة لاهاي بشأن الممارسات الجيدة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والإجراءات التي دعا إليها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2178. وكان الهدف العام لمبادرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب الصادرة عن المعهد هو تعزيز قدرة قطاعات العدالة في بلدان الساحل والمغرب الكبير والشرق الأوسط ومناطق أخرى للتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولقد تلقّت تلك المبادرة دعماً سخياً من حكومات كندا وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وفي عام 2016، مع تحول التهديد والتحديات التي تواجهها الحكومات والممارسون إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، أعاد المعهد توجيه المبادرة ووضعها الخاص ببناء القدرات بغية تناول المشهد المتطور.

وتعتبر مبادرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الصادرة عن المعهد مبادرة مستهدفة وشاملة تركز على بناء نهج مشتركة بين الوكالات للاستفادة من مجموعة متنوعة من الخلفيات التأديبية بغية الاستجابة لإعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين وإعادة إدماجهم، حيث تهدف المبادرة إلى دعم تطوير سياسات وطنية متماسكة يشترك في صياغتها واضعو السياسات والممارسون على المستويين المحلي والوطني.

كما تدعم المبادرة استخدام الإجراءات الإدارية عند الاقتضاء، داخل وخارج نظام العدالة الجنائية، على النحو الموصى به والمعتمد من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وفق توصيات وتأييد مذكرة لاهاي بشأن الممارسات الجيدة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ومذكرة روما بشأن الممارسات الجيدة لإعادة تأهيل الجناة المتطرفين العنيفين وإعادة إدماجهم.

كما تدعم المبادرة الإجراءات المحددة في قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2178 و2396، فضلاً عن – لاستبقاء الاستجابة لصورة التهديد المتطورة - تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة الصادرة عن المنتدى بشأن مواجهة تحدي المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين.

### إعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين وإعادة إدماجهم: تشاد ومالي

على مدار عامي 2018 و2019، وبدعم سخي من حكومة هولندا، قام المعهد بتصميم وتنفيذ برنامج تفصيلي مثير ومتعدد المراحل، بالشراكة مع حكومتي تشاد ومالي. يركز البرنامج على إعادة تأهيل المقاتلين الإرهابيين وإعادة إدماجهم، ويدعم تنفيذ الملحق الإضافي لمذكرة لاهاي-مراكش بشأن الممارسات الجيدة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مع التركيز على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، فضلاً عن ممارسات جيدة أخرى ذات صلة صادرة عن المنتدى، في سياق كلا البلدين.

ومن خلال سلسلة من ورش العمل المصممة خصيصاً، أقيمت ثلاث منها في تشاد ومالي، إلى جانب حلقة عمل مشتركة أخيرة مع ممارسين من كلا البلدين، قام ممثلو الممارسين الوطنيين (القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحققين وضباط السجون ورجال الشرطة والأخصائيين الاجتماعيين والزعماء الدينيين) بصياغة توصيات حول كيفية إدراج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في سياسات مكافحة التطرف العنيف في بلدانهم والأفكار المولدة لخطط العمل الخاصة بالبرنامج.

ومن خلال المناقشات الميسرة والتمارين التفاعلية الجماعية، تبادل الممارسون معارفهم وخبراتهم في برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وأهمية التواصل المجتمعي والتوعية المجتمعية، والدور الذي يلعبه مختلف أصحاب المصلحة في برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الفعالة.

## استجابات العدالة الجنائية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين أو العائدين إلى أوطانهم وأفراد عائلاتهم المرافقين لهم

**في فبراير 2019**، وبدعم من حكومة الولايات المتحدة، عقد المعهد ورشة عمل عالمية تركز على دعم تنفيذ الممارسات الجيدة بشأن مواجهة تحدي عائلات المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، والتي أقرّها أعضاء المنتدى في سبتمبر 2018.

ركزت ورشة العمل على الأساليب العملية لأغراض التقييم والتحقيق والتقاضي وإعادة التأهيل وإعادة الدمج فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأفراد أسرهم المرافقين لهم.

أكثر من 50 ممارس، بما في ذلك القضاة والمدعين العامين والمحققين ومسؤولي السجون وخبراء إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، من بلدان الجزائر وكندا والكاميرون وتشاد وجيبوتي وفرنسا وألمانيا والأردن وكازاخستان وقرغيزستان وكينيا وكوسوفو وماليزيا ومالي وموريتانيا والمغرب وهولندا والنيجر ونيجيريا وتونس والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وأوزبكستان، إلى جانب العديد من المنظمات متعددة الأطراف والدولية.

تناولت جلسات ورشة العمل الطيف الكامل لاستجابات العدالة الجنائية التي يمكن استخدامها في التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وأفراد أسرهم المرافقين لهم، بما في ذلك: استراتيجيات لتعقب العائدين وعائلاتهم والتعامل معهم بشكل فعال؛ وتحديات الأدلة ذات الصلة ووسائل التصدي لتلك التحديات؛ وتقييم متخصص للمخاطر والاحتياجات للنساء والأحداث؛ ومختلف برامج إعادة التأهيل وإعادة الدخول في أماكن الاحتجاز وغيرها.

بالإضافة إلى الممارسات الجيدة بشأن مواجهة تحدي عائلات المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، شجّعت ورشة العمل على تنفيذ وثائق إطارية أخرى صادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب؛ مثل لاهاي-مراكش بشأن الممارسات الجيدة من أجل استجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وكذلك ملحق المذكرة للتركيز على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، ومذكرة روما بشأن الممارسات الجيدة لإعادة تأهيل وإعادة إدماج الجناة المتطرفين العنيفين، وكذلك ملحق روما بشأن الأطر القانونية، فضلاً عن مذكرة نيوشاتل بشأن الممارسات الجيدة من أجل قضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب.

EL MOUSTAPHA SAID
MAURITANIA
MOULAY RAJI
MOROCCO

# المناهج الدراسية الأساسية في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

في عام 2019، طور المعهد منهجاً دراسياً أساسياً جديداً من شأنه توفير التدريب على المهارات والتطوير المهني للممارسين في القطاع القضائي في مجالين أساسيين لاستجابات مكافحة الإرهاب الفعالة والقائمة على القانون:

**استخدام الأدلة المستمدة من مصادر استخباراتية في التحصل على ادلة جنائية خلال التحقيقات و المتابعات الخاصة بقضايا الادهاب.**

**المتابعات القضائية الناجحة في القضايا المتعلقة الإرهاب**

تم تطوير المناهج الدراسية لهاتين الدورتين الأساسيتين للمعهد بالتعاون مع خبراء تعليم الكبار، والمتخصصين في مجال التدريب القضائي والادعاء العام، وممارسي العدالة الجنائية ذوي الخبرة والدراية العميقة في هذا الصدد. ومن خلال تلك العملية التعاونية، طوّر المعهد هيكلاً تدريبياً ومحتوى مثالياً يتصدى بفعالية للتحديات الواقعية التي يواجهها الممارسون.

يستند المنهج الأساسي للمعهد ويدعم تنفيذ وتفعيل الممارسات الجيدة الدولية والإقليمية ذات الصلة وأطر السياسات، فضلاً عن أنه يوفر الأساس لبرامج بناء القدرات بموجب المبادرات الأساسية الثمانية الصادرة عن المعهد.

## استخدام الأدلة المستمدة من مصادر استخباراتية في التحصل على ادلة جنائية خلال التحقيقات و المتابعات الخاصة بقضايا الإرهاب

**في فبراير 2019**، دعا المعهد 20 من الممارسين والخبراء من 13 دولة من إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى اجتماع خبراء تطوير المناهج الدراسية لدورة أساسية جديدة للمعهد حول استخدام المعلومات المستمدة من الاستخبارات لتوليد الأدلة لأغراض التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالإرهاب. ولقد قدّم أخصائيو تعليم الكبار والمتخصصون في التدريب على القضاء والادعاء والقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحققين مدخلات لا تقدر بثمن في تلك المناهج الدراسية.

تناولت المناقشات التحديات التي يواجهها الممارسون من مختلف المناطق في استخدام المعلومات والمواد الاستخباراتية في التحقيقات الجنائية المدنية ومحاكمات جرائم الإرهاب، وأوجه التشابه والاختلاف في كيفية تعامل أنظمة القانون العام والقانون المدني مع التحديات المزدوجة المتمثلة في حماية المصادر التي تجمع المعلومات الاستخبارية وأساليب الجمع، وفي الوقت ذاته ضمان حق المدعى عليه في محاكمة عادلة. كما ساهم الخبراء بشكل كبير في تطوير المناهج الدراسية الجديدة، حيث تم تقديم التكرار الأول بنجاح **في يوليو 2019**.

## المتابعات القضائية الناجحة في القضايا المتعلقة بالإرهاب

**في مارس 2019**، عقد المعهد اجتماع خبراء تطوير المناهج الدراسية الثاني، وهو اجتماع بشأن دورة أساسية جديدة للمعهد بشأن الملاحقات القضائية الناجحة في قضايا مكافحة الإرهاب. ولقد ضم اجتماع الخبراء 27 ممارساً، من بينهم محققين وأعضاء من النيابة العامة وقضاة ومحامي الدفاع من 23 دولة من شمال وغرب وشرق إفريقيا وجنوب شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، حيث جميعهم يتمتعون بخبرة لا تقدر بثمن في قضايا الإرهاب.

شارك الممارسون تجاربهم وتحدياتهم في مجالات التحقيقات والمحاكمات والدفاع والتقاضي في قضايا الإرهاب. كما عرضوا قضايا في العالم الواقعي شاركوا فيها بأدوار قاموا بها بأنفسهم، مع مشاركة كيفية تعامل أنظمتهم القانونية للتحديات الرئيسية التي تنشأ في محاكمات قضايا الإرهاب.

كما قدم الممارسون مساهمة كبيرة في تطوير الدورة التدريبية الأساسية الجديدة بشأن الملاحقات القضائية الناجحة، والتي تم تقديم التكرار الأول لها بنجاح **في سبتمبر 2019**.

Battlefield Evidence Judges Workshop

## مسارات العمل الجديدة في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

# الأدلة المحصل عليها في ميدان المعركة

يمكن أن تلعب الأدلة المحصل عليها في ميدان المعركة - المواد والمعلومات التي تجمعها القوات العسكرية - دوراً أساسياً في مساءلة مرتكبي الأعمال الإرهابية أو داعمي المنظمات الإرهابية من خلال التحقيق الجنائي المدني والملاحقة القضائية، غير أن جمع تلك الأدلة وتحليلها ومشاركتها واستخدامها قد يكون معقداً ويمثل تحدياً.

وفي عام 2019، شرع المعهد العمل على مسار عمل جديد ومثير حول أدلة ميدان المعركة من شأنه تعزيز الوعي ودعم تنفيذ مجموعة جديدة من "المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن استخدام الأدلة المحصل عليها في ميدان المعركة في التحقيق الجنائي المدني ومقاضاة مرتكبي جرائم الإرهاب" (يشار إليها فيما يلي بـ "المبادئ التوجيهية"). ويمكن الاطلاع على تلك المبادئ التوجيهية على موقع المعهد على شبكة الإنترنت، على النحو الذي تم تطويره من قبل وزارة الخارجية الأمريكية والعدل ووزارة الدفاع في استجابةً للمخاوف التي أثارتها الدول الشريكة في مكافحة الإرهاب. ويفخر المعهد بأنه يعبّد الطريق لأعمال بناء القدرات في المستقبل فيما يتعلق بتلك القضية بالغة الأهمية.

### ورشة عمل عالمية

**في يناير 2019**، عقد المعهد ورشة عمل عالمية حول أدلة ميدان المعركة في مالطا بدعم من حكومة الولايات المتحدة. ولقد جمعت ورشة العمل 65 ممارساً من 25 دولة من مختلف أنحاء إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى 10 منظمات دولية من بينها الاتحاد الأوروبي والإنتربول والناتو والأمم المتحدة.

كانت ورشة العمل تلك بمثابة إشارة الإطلاق العلني للمبادئ التوجيهية. وخلال ورشة العمل التي دامت فترة يومين، قدم الممارسون نجاحاتهم وتحدياتهم في جمع أدلة ميدان المعركة، وتخزين وتحليل تلك الأدلة، وتقديمها في الدعاوى المدنية، ومشاركتها محلياً وعبر الحدود، فضلاً عن إجراء التوعية والتثقيف بأهميته. كما ناقش المشاركون التحديات الرئيسية التي تواجه أنظمة العدالة الجنائية الوطنية الخاصة بهم في تلك المجالات، وحددوا الثغرات الكائنة في القدرات التي تتطلب تدريباً في المستقبل.

### ورشة عمل القضاة

**في أبريل 2019**، بعد الإطلاق العالمي الناجح، عقد المعهد ورشة عمل "دليل ميدان المعركة: القضاة" في مالطا. جمعت ورشة العمل 53 ممارساً وخبيراً، من بينهم ممثلين لـ 21 دولة مختلفة من مختلف أنحاء إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى منظمات دولية مثل AFRIPOL وCIJA وEUROJUST والناتو والعديد من وكالات الأمم المتحدة. ولقد تألّف الجمهور الأساسي لورشة المتابعة تلك من قضاة وحكّام وقضاة تحقيق ممن يتحملون مسؤولية مهمة وصعبة تتمثل في ضمان استناد الأحكام الصادرة في قضايا الإرهاب إلى أدلة أصيلة وموثوقة.

تبادل الممارسون تجاربهم في جمع أدلة ميدان المعركة، ومشاركتها محليا وعبر الحدود، فضلاً عن تقديم تلك الأدلة في قضايا من العالم الحقيقي تنطوي على جرائم الإرهاب. كما عمل المشاركون في مجموعات على دراسة حالة افتراضية، حيث قاموا بتطبيق المبادئ التوجيهية ووضع سياق لها، إلى جانب الوقوف على التحديات الرئيسية التي تواجه أنظمة العدالة الجنائية الوطنية الخاصة بهم في هذا المجال والتي تتطلب تدريباً في المستقبل.

يعد الحدث رفيع المستوى الذي أقيم بقيادة المعهد في مالطا في ديسمبر 2019 حول أدلة ميدان المعركة بمثابة حجر الأساس لعام كامل من التعاون الدولي بغية المضي قدماً في هذا المشروع، حيث ضم ممثلين كبار من الاتحاد الأوروبي والإنتربول والناتو والأمم المتحدة و30 دولة. وسوف يواصل المعهد هذا العمل في عام 2020 على أساس إقليمي.

Discussion with H.E Dr George Vella,
President of Malta
@iijmalta #IUMedSec

MEDAC

## مسارات العمل الجديدة في المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

# الدورة التجريبية بين المعهد وأكاديمية البحر الأبيض المتوسط للدراسات الدبلوماسية

**في يونيو 2019**، وبالشراكة مع أكاديمية البحر الأبيض المتوسط للدراسات الدبلوماسية بجامعة مالطة، أطلق المعهد في فاليتا، مالطا، مسار عمل مبتكر جديد؛ ألا وهو **"دورة شهادة الأمن وسيادة القانون في حوض البحر الأبيض المتوسط"**.

أسفرت هذه الدورة التجريبية غير المجانية، التي استمرت ثلاثة أيام، عن تزويد المشاركين بفهم متعمق للتحديات الأمنية المختلفة التي تؤثر على منطقة البحر الأبيض المتوسط ، مع التركيز بشكل خاص على مجالات قضايا الإرهاب والهجرة والأمن الإنساني. جمعت الدورة الافتتاحية مهنيين ذوي خلفيات وخبرات متنوعة من دول في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا الشمالية.

وقد أشرف على هذه الدورة خبراء الهجرة ومكافحة الإرهاب، وشارك فيها متحدثون رفيعو المستوى، مثل: سعادة دكتور جورج فيلا، رئيس مالطا؛ والسيد كارميلو أبيلا، وزير الشؤون الخارجية والترويج التجاري في مالطا؛ ودمتور مايكل فريندو، وزير الخارجية السابق ورئيس سابق للبرلمان في مالطا؛ وسعادة السفير حميد بوكريف، وزارة الخارجية في الجزائر؛ وممثلون من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UN-HCR)، والمكتب الأوروبي لدعم اللجوء (EASO)، والمنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة (IOM)، ومؤسسة آسيا والمحيط الهادئ، ومن المعهد والأكاديمية.

تضمنت الدورة محاضرات أكاديمية ومناقشات تفاعلية مع واضعي سياسات رفيعي المستوى، فضلاً عن تدريب دينامي محاكي حول الهجرة وضع الممارسين في مقاعد رؤساء الحكومات.

شارك المشاركون في تبادلات قوية حول الهجرة والتعددية في دول البحر المتوسط والتحديات الأمنية الناشئة والتهديد الإرهابي المتطور والجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب من خلال سيادة القانون، وآليات أمن الحدود المعززة، والجهود الكلية والمجتمعية لمواجهة التطرف العنيف والراديكالية.

حظيت الدورة باهتمام كبير من وسائل الإعلام، لا سيما مع الملاحظة التي أبداها سعادة الدكتور جورج فيلا، رئيس مالطا، من أن حوض البحر المتوسط لم يزل المختبر المثالي للتعاون. كما أشار السيد كارميلو أبيلا، وزير الشؤون الخارجية والترويج التجاري في مالطا، إلى أن تلك الدورة التدريبية قد وفّرت منبراً لتبادل وجهات النظر حول مكافحة الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، وهو أمر أساسي لتحقيق الازدهار الاقتصادي في أوروبا.

تعد تلك الدورة التدريبية التجريبية المشتركة بين المعهد والأكاديمية بمثابة مبادرة في إطار استراتيجية الاستدامة الصادرة عن المعهد، والتي ترسم طريقاً للمعهد للمضي قدماً حتى عام 2023، والتي تؤكد على مصادر تمويل متنوعة وأساليب مبتكرة.

# التأثير المستدام

منذ تدشينه في عام 2014، قام المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بتدريب أكثر من 4500 من الممارسين في مجال العدالة الجنائية من أكثر من 123 دولة. وفي الفترة 2018-2019، قدم المعهد أكثر من 60 تدريباً فردياً وصولاً إلى أكثر من 1100 ممارساً في مجال العدالة الجنائية من 68 دولة.

## التتبع والتقييم

مع دخول المعهد مرحلته التالية بات يقوم بدوره بمزيد من التركيز والاستثمار في عملية الرصد والتقييم (M&E). ولا شك أن وجود استراتيجية شاملة للرصد والتقييم هي مسألة ذات أهمية خاصة لبناء القدرات في مجال العدالة الجنائية، حيث يصعب في كثير من الأحيان تحديد نتائج ملموسة. كما أن التركيز المتزايد للمعهد على عملية الرصد والتقييم يشتمل على إطار لتعزيز تماسك أنشطة التقييم التي يضطلع بها المعهد، وإعداد تقارير حول مجموعة موسعة من المؤشرات التي تهدف إلى قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف البرنامجية والمؤسسية و كذا الأهداف المسطرة من الجهات المانحة.

ومن شأن هذا التركيز المعزز على عملية الرصد والتقييم أن يساعد فريق المعهد على فهم نقاط القوة والضعف في برامجه بشكل أفضل، إلى جانب وضع تدابير تصحيحية فعّالة لزيادة التأثير المستدام لجهود بناء القدرات. كما يوفر الإطار مقاييساً إضافية يتم من خلالها إبلاغ الجهات المانحة بالتقدّم المحرز من جانب الفريق والنتائج التي حققها بموجب المنح المقدمة من قِبل كل من تلك الجهات.

وبالإضافة إلى التقييم الكمي الأكثر صرامة، يقوم المعهد بجمع بيانات نوعية أكثر دقة يمكننا من خلالها تطوير إجراء تقييم أكثر شمولية للتأثير المستدام للمعهد. وتشتمل تلك البيانات النوعية على الوقوف على الإجراءات التي اتخذها الخريجون عقب مشاركتهم في برامج المعهد. على سبيل المثال، بعد المشاركة في برنامج مبادرة قضاء الأحداث الصادرة عن المعهد، شرع أحد المشاركين في إجراء تغيير كبير في نظام السجون في مالي، ونجح في اقتراح خطة لإصلاح السجون تتماشى مع الممارسة الجيدة لمذكرة نوشاتيل الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب بشأن إبقاء القصر والبالغين في وحدات منفصلة.

ولقد تم تبني تلك الخطة وتنفيذها من قبل حكومة مالي، مع زيادة من 5% إلى 80% من عدد مرافق السجون في مالي مع سكن مخصص للقصّر.

يُعد الاستثمار في الرصد والتقييم خطوة مهمة إلى الأمام نحو تحقيق نضج المعهد من حيث كونه مركزاً للتدريب، وللمشاركين في دوراتنا التدريبية، وكذلك للجهات المانحة والشركاء لدينا. ومن خلال ذلك الاستثمار، يعمل فريق المعهد على تعزيز الأساس الذي نستند إليه في تصميم وتطوير وتقديم بناء القدرات بشكل فعّال لتعزيز رسالة المعهد ورؤيته.

## النوع/جندر

يعتبر سد الفجوة بين الجنسين في جميع برامج المعهد بمثابة مجال آخر من مجالات التركيز، حيث يعمل فريق المعهد بنشاط مع الدول الشريكة لتشجيع زيادة مشاركة الإناث في ورش العمل والمحتوى البرامجي الصادر عن المعهد. وفي عام 2018، كان هناك زيادة ملحوظة في مشاركة الإناث عبر العديد من المبادرات ومسارات العمل الخاصة بالعمل. وفي عام 2019، عقد المعهد ورشة عمل إقليمية في إطار المبادرة العالمية للسلطات المركزية، تلقّت – لأول مرة - غالبية التسجيلات من الممارسات الإناث.

## الخريجون

يواصل المعهد التركيز على تنويع قاعدة المشاركين، ومن ثم مدى وصول البرامج وتأثيرها واستدامتها. في العام الماضي، اجتذبت برامج المعهد الممارسين من القضاء والمدارس القضائية والمجتمع المدني ومحامي الدفاع والبرلمانيين وأعضاء النيابة العامة موظفي إنفاذ القانون ومسؤولي السجون وواضعي السياسات الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية. وفي عام 2019، بدأ العمل على شبكة خريجين جديدة ومثيرة للمعهد؛ وهي منتدى يمكن من خلاله مواصلة مشاركتنا مع الممارسين بحيث تكون بمثابة شبكة للممارسين، ومنصة يمكن من خلالها تسليط الضوء على ممارسي العدالة الجنائية في هذا المجال المهم. ومن المقرر إطلاق شبكة خريجي المعهد في عام 2020.

# الأدوات والمنشورات

يوفر الموقع الإلكتروني للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون مجموعة من الأدوات والمنشورات الصادرة عن المعهد، من بينها:

## أدوات تستند إلى الممارس:

## أوراق تعريفية عن المعهد والمبادرات الرئيسية التي يطلقها:

## التقرير السنوي والنشرات الإخبارية الربع سنوية الصادرة عن المعهد:

# المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون ومالطا

## مالطا

توفر مالطا بيئة تعليمية محايدة حيث يمكن مناقشة المواضيع الحساسة بطريقة بناءة، فضلاً عن سهولة الوصول إلى موقعها المركزي في منطقة البحر المتوسط من قِبل المشاركين من جميع أنحاء إفريقيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى. ويعرب المعهد عن امتنانه إزاء الدعم المستمر الذي تقدمه حكومة مالطا، والتزامها برسالة المعهد ورؤيته.

## المعهد – حرم فاليتا الجامعي

يعد حرم فاليتا الجامعي بجامعة مالطا - والمعروف باسم مبنى الجامعة القديمة - قصراً يعود تاريخه إلى القرن السادس عشر ثقافياً وتاريخياً، وهو يقع في فاليتا، عاصمة مالطا الجميلة. بدأ البناء في مبنى الجامعة القديمة في عام 1595، تحت حكم القائد العظيم مارتينو جارزيس. ولقد أعيد تصميم الجزء الخارجي على الطراز الباروكي في عام 1647.

يقيم المعهد غالبية برامجه التي تتخذ من مالطا مقراً لها في مبنى الجامعة القديم، والذي يمكن أن يستوعب ما يصل إلى 60 مشاركاً ضمن إعدادات وتجهيزات المؤتمرات، فضلاً عن مجموعة من الأماكن الأخرى للمجموعات الفرعية والفعاليات الأصغر.

وفي عام 2018، قرر مجلس إدارة المعهد أن يتخذ مقراً بعيد الأمد في مبنى الجامعة القديمة. وفي يناير 2019، وقّع المعهد مذكرة تفاهم مع جامعة مالطا عقد على إثرها عقد إيجار مدته 15 عاماً في حرم فاليتا الجامعي، ومن ثم مواصلة الشراكة القيمة بين المعهد والجامعة.

وبدأت في عام 2019 الأعمال الهندسية لتعزيز وتهيئة المرافق لتلبية الاحتياجات التشغيلية والتدريبية للمعهد. وتشتمل الخطط على أعمال الترميم، والتحسينات في الوظائف المكتبية، وخصائص الأمان الإضافية، فضلاً عن التحديثات والتحسينات الحديثة والموفرة للطاقة. وعلاوة على ذلك، يعمل المعهد مع جامعة مالطا لتحديث وتجديد قاعة "أولا ماغنا"، وهو مرفق التدريب الرئيسي، وغيره من أماكن المؤتمرات المساعدة المستخدمة لبرامج المعهد.

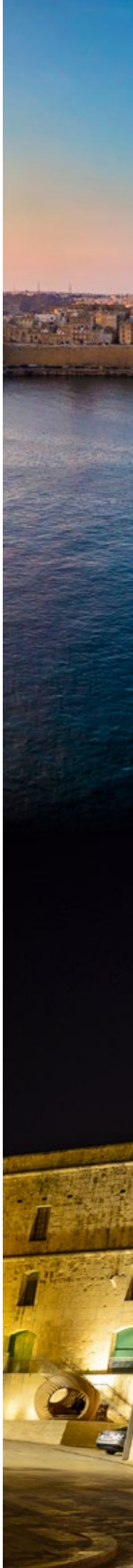

# فريق عمل المعهد

**جاكلين بيتري**
مساعدة المالي

**تامر سوسيال**
مستشار أول

**مريم شفيق**
مديرة برامج

**جوانا جبيلي**
مساعدة برنامج

**راينهارد أوريج**
مدير الإدارة والتوعية

**توماس أ. ووخته**
الأمين التنفيذي

**كاثلين أوكونور**
مديرة البرامج

**ميشيل بونيان**
مسؤولة الموارد البشرية

**سفيان الحامدي**
مدير برامج

**أدريان كارباجو**
مدير برامج

**روكسولانا بوريانينكو**
مساعدة برامج

**ايمرسون كاشون**
مدير برامج

**هوب ويلز**
مدير برامج للرصد والتقييم

**أدريانا فينيتش**
مسؤولة مالي

**روث كاميليري**
مسؤولة المشتريات

**جو كونيل**
مستشار أول

**مونيك كاميس**
مديرة البرامج

**مارك زيمرمان**
مدير الإنشاءات

**أبيبو بيلو**
مساعد برنامج

**ساندرين مانجيون**
مساعدة برنامج

**غابرييل مونتيروسا**
منسق برامج

**ماريا لادرون دي جيفارا**
مساعدة إدارية

**أليسون كورتيس**
مديرة للاتصالات
والتخطيط الاستراتيجي

**مايكل رودجرز**
أخصائي التوعية

# مجلس إدارة المسؤولين

**الجزائر**
السفير رياش الحوس

**الإتحاد الأوربي**
السيد جون جات روتر

**فرنسا**
السيد أرنود بيسشو

**إيطاليا**
السيد رافاييل بيشريللو

**الأردن**
العميد محمد أحمد قرعان

**مالطا**
السيدة فرانشيسكا جات

**المغرب**
السيد إسماعيل الشقوري

**نيجيريا**
الوزير أبو بكر ملامي

**هولندا**
السيد هندريكوس فيلهلموس

**تونس**
السيد رياض بن سليمان

**تركيا**
سعادة السفير ايلين طشان

**المملكة المتحدة**
السيدة جوليا ماري ساذرلاند

**إلولايات المتحدة الامريكيةالسيدة**
أليني ل. رومانوفسكي

# المجلس الاستشاري

**السيد ماري إيفان سوهينو**
مدير المدرسة الوطنية للإدارة والقضاء

**السيد كريستيان أتشاليك**
المنسق الوطني، ركن الشباب المحلي

**السيدة عديات حسن**
مدير مركز الديمقراطية والتنمية

**د. كول شتيما**
المنسق القُطري، مؤسسة جون دي. وكاثرين تي. ماكارثور

**السيد مامدو دياختي**
رئيس شبكة التدريب القضائي الإفريقية الناطقة بالفرنسية

**د. بكاري سامبي**
مدير معهد تمبكتو، المركز الأفريقي لدراسات السلام

**السيد أنطون دو بليسيس**
المدير الإداري لمعهد الدراسات الأمنية

**دكتور إسحاق كفير**
مدير برنامج الأمن القومي ورئيس مركز سياسات مكافحة الإرهاب، المعهد الأسترالي للسياسة الاستراتيجية

**بروفيسور روهان جوناراتنا**
أستاذ الدراسات الأمنية، كلية س. راجاراتنام للدراسات الدولية، جامعة نانيانغ للتكنولوجيا

**السيد كريستوفر ليمان**
المدير التنفيذي لمعهد CEELI

**دكتور مانفريد داستر**
رئيس محكمة ولاية بافاريا العليا

**السيد توبياس فريمان**
كبير المسؤولين القانونيين، معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان

**القاضي كيمبرلي بروست**
المحكمة الجنائية الدولية

**السيد تريفور راجا**
المستشار القانوني ومدير مكتب المستشار القانوني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

**السيدة إديث فان دين بروك**
كبيرة المدعين العامين ومستشار قانوني الرابطة الدولية للمدعين العامين

**دكتور مارك إليس**
المدير التنفيذي لنقابة المحامين

**السيد ماثيو لورانس**
المدير التنفيذي معهد توني بلير للتغيير العالمي

**سعادة السفير إيهاب مصطفى**
نائب مساعد وزير الخارجية، مدير وحدة مكافحة الإرهاب الدولية، وزارة الخارجية، مصر

**السيد مولاي عبد العزيز راجي**
البديل الأول، المدعي العام للملك، محكمة الاستئناف في الرباط، المغرب

**د. لورن داوسون**
مدير مشاريع، الشبكة الكندية للبحوث حول الإرهاب والأمن والمجتمع

**سعادة القاضي سي. أديلي كينت**
كبير المسؤولين القضائيين المعهد القضائي الوطني

**السيدة إليزابيث أندرسون**
المديرة التنفيذية لمشروع العدالة العالمية

**السيد إيريك روزاند**
مدير مشروع الوقاية: التنظيم ضد التطرف العنيف

**سعادة القاضية باربرا جيه. روثستاين**
كبيرة القضاة في محكمة المقاطعة الأمريكية بواشنطن العاصمة

**د. إيرول ساوثرز**
مديرة دراسات التطرف العنيف محلياً، ومديرة البرامج الدولية، USC CREATE، جامعة جنوب كاليفورنيا

**السيد مارك بوريت**
منسق العدالة القانونية والجنائية، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الدائرة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب (CTED)

# منح و تمويلات و انتدابات

استراليا

كندا

الاتحاد الأوروبي

ألمانيا

مالطا

إسبانيا

سويسرا

هولندا

تركيا

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة الأمريكية

# شركاء فاليتا

المركز الأفريقي للدراسات والبحوث في مجال الإرهاب
معهد CEELI
الشبكة الأوروبية للتدريب القضائي
المركز العالمي للأمن التعاوني
الصندوق العالمي لمشاركة المجتمع الدولي وصموده (GCERF)
معهد هداية
المعهد الوطني للدراسات العليا للأمن والعدالة
جامعة مالطا
معهد الدراسات الأمنية (ISS)
المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (ICCT)
معهد سيراكوزا الدولي للعدالة الجنائية وحقوق الإنسان
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)
الأمم المتحدة
معهد الولايات المتحدة للسلام

**المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون**
جامعة مالطا - حرم فاليتا الجامعي
بناء الجامعة القديم-شارع سان بول فاليتا – مالطا VLT 1216

**www.theiij.org** @iijmalta info@theiij.org